

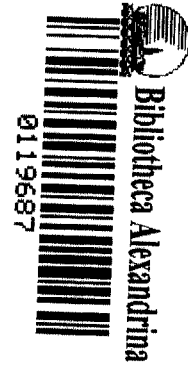
التَّخْرِيمُ فِي الْعَرَبِيَّةِ

معناه • أغراضه • أنواعه

تأليف
الدكتور إبراهيم حسن إبراهيم
استاذ اللغويات المساعد بكلية اللغة العربية بالقاهرة
جامعة الأزهر

١٤٠٤ - ٢٠٢١

مطبعة حسان
١٢٤١ شارع الجيوش - القاهرة



وقفنا الامير غازی للفکر القرآنی

Converted by Total Image Converter - (no stamps are applied by registered version)

AMIR GHAZI TRUST
FOR QUR'ANIC THOUGHT
Est. 2012 CE



التَّخْرِيمُ فِي الْعَرَبِيَّةِ

معناه • أغراضه • أنواعه

تأليف

الدكتور إبراهيم حسن إبراهيم
أستاذ اللغويات المساعد بكلية اللغة العربية بالقاهرة
جامعة الأزهر

١٤٠٤ - ١٩٨٤

مطبعة حسن

٢٤١ شارع الجبش - القاهرة ت ٨٣٣٥٤٥

وقفنا الامير غازی للفکر القرآنی

Converted by Total Image Converter - (no stamps are applied by registered version)

AMIR GHAZI TRUST
FOR QUR'ANIC THOUGHT
Est. 2012 CE



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

أحمدك اللهم على ما علمت ، وأشكرك على ما أنعمت ، وأستوهبك علماً
نافعاً يزلف إليك ، وعملاً صالحاً أرجو به الخلاص بين يديك ، وأسألك أن
تصلي وتسلم على خيرتك من خلقك ، وأمينك على وحيك ، محمد عبدك
ورسولك ، وعلى آله وأصحابه العالمين العاملين

وبعد :

فقد امتازت اللغة العربية بخصائص لا توجد في غيرها من اللغات ،
فهي أفضل اللغات وأوسعها ، لاحتوائها على ضروب من القول لا تحصى ،
وفنون من الكلام لا تعد ، وفيها الحقيقة والحجاز ، وفيها الإطناب والإيجاز
وفيها الحذف والذكر ، وفيها التقديم والتأخير إلى غير ذلك مما لا يقع تحت
حصص ولا عدد ، وحسبك منها أنها لغة القرآن الكريم .

والترخيم : نوعٌ من أنواع الحذف الواقع في الكلمة ، شائعٌ في كلام
العرب شعراً ونثراً ، لكنهم لم يسيروا فيه على سنن واحد ، فمرة يحذفون
حرفاً ، وثانية يحذفون حرفين ، وثالثة يحذفون كلمة برأسها إلى غير ذلك
مما هو مبين بهذا البحث .

ولقد اهتم النحاة بهذه الظاهرة ، وأخذوا يقدّمون القواعد لها ، ويدلون

— ٤ —

بالآراء فيها ، كل علي قدر طاقته وحسب اجتهاده ، حتى أوفوا على الغاية
أو كادوا .

ولم يقف دوري عند حد تجميع هذه الآراء وتلك القواعد ، التي وجدتتها
مبشورة متفرقة في بطون كتب النحو والصرف وغيرها ، بل تجاوزت هذا
الحد إلى محاولة التوفيق والتقريب ، والترجيح والنضيف ، وغيرها من
الأمور التي تقتضيها طبيعة البحث العلمي .

فإن كنت قد وفقت فبالله التوفيق ، وإن كانت الأخرى نخسبني أني لم
آل جهداً ، ولم أدخر وسماً

ولقد حفزني إلى اختيار هذا الموضوع رغبتى الملحة في إظهار بعض
ما تمتاز به لغة القرآن الكريم من سهولة عالية ، ورقة سامية ، بحيث يجد
فيها المتكلم طلبته ، والسامع نشدته ، مع قلة السكام ، ووجازة اللفظ .
والله أسأل أن ينفع بهذه الدراسة ، وأن يدخر لي عنده أجرها ، إنه نعم
المولى ونعم النصير .

إبراهيم حسن إبراهيم

الترخيم

١ - معناه لغة واصطلاحاً ، والعلاقة بين المعنيين

ندل مادة (رخم) في اللغة - غالباً^(١) - علي معنى اللين والرقّة والسهولة ،
يقال : رَخِمُ الكلام والصوت رخامة ، فهو رخم : لان ورقاً وسهلاً ،
ويقال : رخت الجارية فهي رخيمة ورخم . إذا كانت سهلة المنطق . قال :
قيس بن ذريح :

رَبْعاً لو اَضْحَى الجبسين غريرةً كالشمس إذ طلعت ، رخم للمنطق

والرّخام: حجر أبيض سهل رخو ، والرّخامى : الريح اللينة ، والترخيم:
الترقيق والتلين . . . إلخ^(٢) .

والترخيم في اصطلاح النحويين : حذف بعض الكامة على وجه مخصوص

والعلاقة بين المعنيين - اللغوي والاصطلاحي - واضحة . يشير إليها ابن
منظور في لسان العرب فيقول : « والترخيم : التلين ، ومنه الترخيم في
الأسماء ، لأنهم إما يحدفون أو اخرها ليسهلوا النطق بها »^(٣) .

(١) انما قلنا (غالباً) . لأنها قد تخرج عن المعنى المذكور الى غيره ، ومن
ذلك قولهم (رخم السقاء) اذا أنتن .
(٢) لسان العرب ط بيروت المجلد الأول ص ١١٤٦ وما بعدها (رخم) ،
والقاموس المحيطة ط بيروت ١١٨/٤ .
(٣) اللسان م/١ ص ١١٤٧ .

ويذكر صاحب اللسان - أيضاً - أن الخليل أخذ معنى الترخيم عن الأصمعي ، وذلك في حكاية على لسان الأصمعي يقول فيها إن الخليل لقيه فسأله : ما تسمى العربُ السهل من الكلام ؟ فأجاب الأصمعي : العرب تقول جارية رخيمة إذا كانت سهلة المنطق ، فعمل - أي الخليل - باب الترخيم على هذا (١) .

لكننا حين نتأمل تعليق ابن عباس - رضی الله عنهما - على قراءة على ابن أبي طالب وابن مسعود رضی الله عنهما (ونادوا يا مال) (٢) ، وهو قوله : « ما كان أشغل أهل النار عن الترخيم » : نشك كثيراً في ما روى عن الأصمعي في اللسان ، لأن هذا التعليق يوضح - صراحة - أن الترخيم (لفظاً ومعنى) كان معلوماً قبل الأصمعي وقبل الخليل ، وليس من المعقول أن قصة هذا التعليق وهي الشائعة المشهورة في كتب النحو وغيرها - لم تصل إلى الخليل ، حتى يأخذ عن الأصمعي لفظ الترخيم أو معناه !

٢ - أغراضه

يتضح لنا من معنى الترخيم أنه ضرب من ضروب الرقة في الكلام واللين في المنطق ، والعرب كانوا يرون أن كثرة الاستعمال تتطلب التخفيف ، حتى يلقي الكلام قبولا واستحساناً ، ومن ثم فقد رأيناهم يكثرون من التخفيف في أسلوب النداء مثلاً ، فيحذفون فعل النداء (أنادي أو أدهو أو نحوها) اكتفاء بأداة النداء مرسمة ، ويحذفون أداة النداء نفسها على الرغم من نيابتها

(١) السابق نفسه .

(٢) من الآية ٧٧ الزخرف - وهذه القراءة على لغة من ينتظر ، وقراً الغنوي : يا مال بالرفع على لغة من لا ينتظر - انظر مختصر الشواذ لابن خالويه ١٣٦ ، والبحر المحيط ٢٨/٨ .

— ٧ —

عن فعل النداء ودلائلها عليه - ثانية ، ويرخون للنادي بحذف آخره
ثالثة . . . إلخ ، والسرف في هذه الحذوف كثرة استعمال هذا الأسلوب ، وهذه
الكثرة تقتضى التخفيف والاختصار .

قال سيدويه مشيراً إلى العلة في بناء أسلوب النداء على التخفيف : « لكثرة
في كلامهم ، ولأن أول الكلام أبدأ النداء ، إلا أن تدعه استغناء بإقبال
المخاطب عليك ، فهو أول كلام لك به تعطف للمكلم عليك ، فلما كثر وكان
الأول في كل موضع حذفوا منه تخفيفاً ، لأنهم مما يغيرون إلا كثر في
كلامهم »^(١) . فإذا ما انتقلنا من ترخيم للنادي إلى ترخيم الضرورة رأينا
مدى حاجة الأسلوب إلى التخفيف ، وهل هناك أدعي للتخفيف من الضرورة
الشعرية ١٩ .

أما النوع الثالث والأخير وهو ترخيم التصغير فإن التخفيف والنسيب
فيه هو مبنى الباب وأساسه .

وقد يكون التخفيف أمراً يستدعيه اللغام ، وذلك كقراءة (ونادوا يامال)
وهي التي أشرنا إليها آنفاً يقول أبو الفتح ابن جنى بعد إيراد القراءة :
« هذا للذهب للمألوف في الترخيم ، إلا أن فيه في هذا للوضع سراً جديداً ،
وذلك أنهم - لعظم ما هم عليه - ضمفت قواهم ، وذلت أنفسهم ، وصغر
كلامهم ، فكان هذا من مواضع الاختصار ضرورة عليه ، ووقوفاً دون
تجاوزه إلى ما يستعمله المالك لقوله ، القادر على التصرف في منطوقه »^(٢) .

(١) الكتاب لسيوييه ٣١٦/١ .

(٢) المحتسب لابن جنى ٢٥٧/٢ ، وانظر البرهان للزركشي ص ١١٨ ،

والاتفان للسيوطي ٢٠٢/٣ ، والكشاف للزمخشري م/٣ ص ٤٤٩ .

مما سبق ينبغي لنا أن الغرض الأول من أغراض الترخيم هو التخفيف الذي تتطلبه كثرة الاستعمال ، أو تقتضيه الضرورة الشعرية ، أو يستدعيه المقام .

وقد يكون الغرض من الترخيم - إلى جانب التخفيف - الرغبة في الإيجاز والاختصار ، أو الليل إلى تنويع الكلام وتلوينه ، أو تحليته وتحسينه ، أو للمقصد إلى سرعة الفراغ من الكلمة الإفضاء إلى المقصود ، فالمقصود في النداء هو للنادى له . فمقصد بترخيم للنادى سرعة الفراغ منه للوصول إلى المقصود من الكلام ، كما قد يكون الغرض من الترخيم الإيناس بالتغيير ، فالنادى يتغير بالنداء ، والترخيم تغيير ، والتغيير يؤنس بالتغيير^(١) ، ولذا خص الآخر الذي هو محل التغيير بذلك .

فالتخفيف - إذن - هو الغرض الأساسي للترخيم ، وليس مجرد تحلية الكلام وتزيينه كما تشهرنا به عبارة ابن عباس . رضي الله عنهما « ما كان أشغل أهل النار عن الترخيم » ، فهذه العبارة توحى باستبعاده قراءة ابن مسعود السابقة ، اعتقاداً منه أن الترخيم إنما يكون في مقام الانبساط ونحوه تحسيناً للفظ وتزييناً للكلام ، وأهل النار في شغل عن ذلك بمقاييم^(٢) .

(١) انظر الانصاف ٣٥٠ .

(٢) انظر حاشية الخضرى على ابن عقيل ٨٣/٢ .

— ٩ —

٣ - أنواعه

ثلاثة :

(١) ترخيم النداء :

(٢) ترخيم الضرورة :

(٣) ترخيم التصغير :

وإليك الكلام مفصلاً عن كل نوع من هذه الأنواع .

(١) ترخيم النداء

يعنى النحاة بترخيم النداء ترخيم المنادي ، وهو أكثر الأنواع الثلاثة أهمية ، وذلك لجوازه بلا خلاف عند تحقيق شروطه في الكلام نثراً وشعراً وكثرة وروده واستعماله ، وتمدد مباحثه ، واهتمام العلماء بتفصيل مسأله ، ولذا كان المراد عند الإطلاق^(١) ، وقد عرفه النحاة بأنه (حذف آخر المنادى تخفيفاً على سبيل الجواز) ، ويعنون بالحذف للتخفيف ما لم يكن له موجب كما كان في باب (قاضٍ وعصاً)^(٢) ، وإلا فكل حذف لا بد فيه من تخفيف ، ويسمون الحذف للتخفيف أحياناً حذف الاعتباط^(٣) أو حذفاً بلا علة ، مع

(١) انظر الهمع ١/١٨١ .

(٢) فحذف اللام في كل منهما لالتناقض ساكنة مع التنوين ، فالحذف هنا لعدة موحدة .

(٣) يقال : عطت الذبيحة واعتنطها اذا نحرها من غير علة . وانظر ابن يعيش ٢/٢١ ، والرضي ١/١٤٩ .

أنه لا بدّ في كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة ، واسكن هذا اصطلاح منهم ،^(١) .

وقد أخرج التعريف حذف التنوين والحركة وفقاً لأنهما بعد آخر الكلمة وليساً آخرها ، وحذف ياء المتكلم - أيضاً - من نحو قوله تعالى : (يا عبادة فاتقون)^(٢) ، إذ المضاف إليه ليس آخر الكلمة ، ألا ترى أن مورد الإعراب ما قبله ، وأخرج أيضاً حذف لام يدي ودم ، لأنه حذف واجب لا جائز ، كما أنه واقع قبل أن تكون الكلمة مناداة ، فهو لم يقع بسبب كونه « آخر المنادى »^(٣) .

شروطه :

المنادى الذي يراد ترخيمه إما أن يكون مختوماً بالتاء أو مجرداً منها ، وقد شرط النحاة شروطاً عامة ثمانية لترخيم المنادى بنوعيه المذكورين ، وشروطين خاصين بترخيم النسائي منهما وهو المجرد من التاء ، فأما الشروط العامة الثمانية فهي :

١ - أن يكون معرفاً ، فلا ترخم النسكرة غير المقصودة ، سواء أكانت مختومة بالتاء ، كقول الأعمى لغير معينة : يا فتاة خذي بيدي ، أم مجردة منها كقول الواعظ : يا غافلا تنبه .

وإنما امتنع ترخيم النسكرة المقصودة ، لكونها لا تتأثر بالتداء ، فهي مهربة

(١) الرضي ١٤٩/١ .

(٢) من الآية ١٦ الزمر .

(٣) وانظر حاشية الصبان على الأشموني ١٧٢/٣ .

- ١١ -

قبل النداء ومعربة بعده ، فلم تميز بالنداء ، والترخيم تغيير يؤنسه تغيير
النداء ، إذ التغيير يؤنس بالتغيير كما تقدم ، فضلا عن عدم ورود السماع
عن العرب بترخيمها .

٢- أن يكون غير مضاف ، فلا يرخم المضاف نحو (يا طلحة الخير) ،
(يا عبد الله) ، للعتين السابقتين في النسكرة غير المقصودة ، وهما عدم
التغيير بالنداء ، وعدم السماع ، وقال العلامة الرضوي :

« ويجوز أن يهلل امتناع ترخيم المضاف بأن المضاف إليه لم يمزج بالمضاف
امتزاجاً تاماً بحيث يصح حذفه بأسره أو حذف آخره ، بدليل أن إعراب
المضاف باق ، والإعراب لا يكون إلا في آخر الكلمة^(١) ، ولم يكن - أيضا -
متفصلاً عن المضاف بحيث يصح حذف آخر المضاف للترخيم ، بدليل حذف
التنوين - وهو علامة تمام الكلمة - منه لأجل المضاف إليه^(٢) ، فهو متصل
بالمضاف بالنظر إلى سقوط التنوين من المضاف ، متفصل عنه لبقاء الإعراب
على المضاف كما كان ، فلم يصح ترخيم أحدهما^(٣) . »

وعدم جواز ترخيم المضاف هو مذهب البصريين ، وأجاز الكوفيون
ترخيم المضاف ، ويقع الحذف في آخر المضاف إليه ، محتجين بوروده في
الاستعمال العربي كثيراً ، كقول زهير بن أبي سلمى :

-
- (١) فحذف المضاف إليه أو الحذف منه بمنزلة الحذف من غير المنادى .
(٢) فحذف آخر المضاف بمنزلة حذف حشو الكلمة .
(٣) شرح الكافية للرضي ١٥٠/١ ، وانظر حاشية الصبان ١٧٦/٣ ، وابن
يعيش ١٩/٢ .

— ١٢ —

خَدُوا حَظَكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ وَاذْكُرُوا
 أَوْامِرَنَا ، وَالرَّحْمُ بِالْغَيْبِ تُنْذِرُكُمْ^(١)

أراد : يا آل عكرمة ، إلا أنه حذف التاء لترخيم ، وقال الآخر :

أَبَا عُرْوَةَ لَا تَبْعِدْ ، فَكُلْ ابْنَ حِرَّةٍ
 سِيدَعُوهُ دَاعِي مِيمَةَ فِيْ جَيْبِ^(٢)

أراد : أبا عروة ، وقال رؤبة :

إِنَّمَا تَرَيْتَنِي الْيَوْمَ أُمَّ حَمْزٍ قَارِبَتْ بَيْنَ عَمَقِي وَجَمَزِي^(٣)

أراد : أم حمزة ، والشواهد على هذا كثيرة جداً .

(١) البيت من شواهد سيبويه في الكتاب بولاق ٣٤٣/١ ، بيروت ٤٠٢/١ ، وابن يعيش ٢٠/٢ الرضى ١٤٩/١ ، والأشموني ١٧٥/٣ ، الهمع ١٨١/١ ، والانصاف ٤٣٧/١ ، وانظر فيه الخزانة ٣٧٣/١ ، والدرر ١٥٨/١ ، وأمالى ابن السجري ١٢٦/١ ، ٨٨/٢ ، واللسان م/٢ ص ٧١٨ (عدر) ، وديوان زهير ص ٢١٤ .

(٢) لم يعلم قائله ، وهو من شواهد ابن يعيش ٢٠/٢ ، والرضى ١٤٩/١ ، والنصريح ١٨٤/٢ ، والانصاف ٣٤٨/١ ، وشرحه النجدادى فى الخزانة ٣٧٧/١ ، وابن السجري فى أما ليه ١٢٩/١ .

وقوله « لا تبعد - بفتح العبن - أصل معناه : لا تهلك ، والمراد : لا ينقطع ذكرك ولا تنسى سؤالئك .

(٣) من شواهد سيبويه بولاق ٣٣٣/١ ، بيروت ٣٨٩/١ ، وابن يعيش ٦/٩ ، والانصاف ٣٤٩/١ ، والمقتضب ٢٥١/٤ ، والعنى - بفتح الحين - ضرب من السبر السريع ، والحمز - بفتح فسكون - أشد من العنق وهو يشبه الوئب . وصف كبره وأنه قد قارب بين خطاه ضعفا .

— ١٣ —

وقد أجاب البصريون بأن الترخيم في الأبيات للضرورة .

وقال أبو حيان : « لو ذهب ذاهب إلى جواز ذلك إذا كان آخر المضاف إليه تاء التأنيث ، وقوفاً مع الوارد ، ومنعه إذا كان غيرها ، لكان مذهباً » (١) .

والواقع أن ما ورد عن العرب مرخماً من المركب الإضافي ، ليس مقصوراً على حذف التاء من آخر المضاف إليه كما ذكر أبو حيان ، بل ورد على صورتين أخريين ، هما :

١ — حذف التاء من آخر المضاف ، كقول الشاعر :

يا علقمَ الخَيْرِ قد طالتْ إقامتنا (٢)

أراد : يا علقمة الخير : قال البصريون : هذا نادر .

٢ — حذف المضاف إليه بتمامه ، كقول عدى بن زيد :

يا عبدَ هلْ تذكرُني ساعةً في موكبٍ أو رأماً لَلْقَغِيصِ (٣)

(١) الهمع ١/١٨١ .

(٢) هذا سطر ببت من البسيط لم أقف على قائله ولا على تمامه ، وهو من شواهد الأشموني ٣/١٧٣ .

(٣) البيت من شواهد الأشموني ٣/١٧٦ ، والتصريح ٢/١٨٤ ، وشرحه العيني بهامش الخزانة ٤/٢٩٨ ، وهو في ديوان الشاعر ص ٦٩ .

يريد : يا عبد هند^(١) ، لأنه يخاطب عبد هند اللخمي : قال البصريون :
هذا أندر^(٢) .

نعم مجيء المركب الإضافي على صورة من هاتين الصورتين أقل من مجيئه
على الصورة الأولى التي يحذف فيها التاء من آخر المضاف إليه ، لكن البكل
وارد عن العرب ، ومن الواضح الجلي أن كل ما ورد من ذلك تحكمه الضرورة
الشعرية ، وإذا كان الترقيم يجوز لضرورة الشعر في غير النداء ، فلأن
يجوز ترقيم المضاف لضرورة الشعر في النداء كان ذلك من طريق
الأولى^(٣) . الأمر الذي يدعونا إلى ترجيح كفة البصريين في هذا
الخلافاً .

وهناك صورة رابعة لترقيم المضاف ذكرها ابن خروف وابن بري والجوهري
وجامعة ، وهي أن يحذف المضاف إليه وآخر المضاف جميعاً ، نحو (يا صاح)
قالوا : أصله يا صاحبي ، فأجرى مجرى المركب المزجي في حذف عجزه ،
فرخم بحذف الكلمة الثانية وهي المضاف إليه ، ثم أدركه ترقيم آخر بعد
ذلك الترقيم فحذفت الباء من صاحب ، فهو ترقيم بعد ترقيم ، ومن الواضح
أن ذلك القول تعسف لا داعي إليه كما قال العلامة الصبان في حاشيته على
الأشئوني^(٤) ، وإنما هو ترقيم صاحب - الذي هو نكرة مقصودة - ثم وذاً
عند الجمهور وقياساً عند غيرهم^(٥) .

-
- (١) في التصريح ١٨٤/٢ « أراد : يا عبد عمرو ، وعبد عمرو علم له »
(٢) انظر شرح الأشموني ١٧٦/٣ ، والانصاف للشيخ محمد محيي الدين
٣٤٩/١ .
(٣) الانصاف ٣٥٦/١ .
(٤) ١٨٥/٣ ، وانظر التصريح ١٨٨/٢ .
(٥) انظر الكتاب ٣٣٧/١ ، والمقرب ط بغداد ١٨٦/١ .

والمضارع للمضاف حكمه حكم المضاف فلا يجوز ترخيمه .

٣- الثالث من الشروط العامة لترخيم أن يكون غير مندوب ، فلا يرخم نحو (واجعفرأه) . قيل : لأن المندوب ليس منادى حقيقة - وإن كانت صورته صورة المنادى - لأنه لا يطلب إقباله ، وقيل : لأن الغالب فيه زيادة ألف الندبة في آخره إظهاراً للتفجع فلا يناسبه الترخيم ، إذ الزيادة تنافي الحذف .

٤- الرابع من الشروط العامة أن يكون غير مستغاث ، فلا يرخم المستغاث سواء أ كان مجروراً باللام نحو : يا لله للمسلمين ، أم مفتوحاً بزيادة الألف نحو : يا زيدا لعمره ، أم مجرداً من اللام والألف نحو : يا زيدا لعمره .

لأنه في حالة جره باللام لا يظهر أثر النداء فيه من النصب أو البناء على الضم ، فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى^(١) ، وفي حالة زيادة الألف في آخره لا يرد عليه الترخيم - أيضاً - لأن الزيادة تنافي الحذف ، وفي حالة تجرده من اللام والألف - في القليل النادر - لا يرد عليه الترخيم كذلك إلحاقاً بندى اللام والألف^(٢) .

وأما قول مرة بن الرواح الأسدی :

(١) وفي التصريح ١٨٤/٢ « لأن المستغاث المجرور باللام عند سيبويه شبيه بالمضاف إليه ، لأنه مجرور مثله ، فكان غير منادى ، إذ لم تعمل أداة النداء في لفظه وإنما عملت في موضعه » .

(٢) انظر حاشية الصبان ١٧٦/٣ .

— ١٦ —

كَلَّمَا نَادَى مَنَادٍ مِنْهُمْ يَا تَمِيمَ اللَّهِ قَلْنَا : يَا لَمَّالٍ^(١)

أى : يا لملك ، فضرورة أو شاذ :

وأجاز ابن خروف ترخيم المستغاث إذا لم يكن فيه اللام ، كقول شريح
 ابن الأحوص السكلابي .

تَمَنَّنَانِي لِيَلْقَانِي لَسَقِيطٌ أَعَامَ لَكَ ابْنَ صَعَصَعَةَ بْنِ سَعِيدٍ^(٢)

وقال ابن الضائع إنه ضرورة .

• — الخامس من الشروط أن يكون غير مركب تركيباً إسنادياً ، فلا يرخم
 نحو (بَرَقَ نَحْرُهُ) ، و (قَامَتْ فَاطِمَةُ) ، و (تَأَبَّطَ شَرَا) ، و (لِلنَّطَاقِ زَيْدٌ)
 أعلاما .

ذلك لأن الجملة إذا سمى بها يراعى حال جزءٍ يسها قبل العلمية في استقلال
 كل واحد منهما من حيث اللفظ (أى الإعراب) فيحكيان على حال إعرابهما

(١) البيت من شواهد الأسموني ١٧٦/٣ ، والتصريح ١٨٤/٢ ، وشرحه
 العيني بهامش الخزانة ٣٠١/٤ .

(٢) من شواهد الكناب بولاق ٣٢٩/١ ، بيروت ٣٨٤/١ ، والأسموني
 ١٧٦/٣ ، والتصريح ١٨٤/٢ ، الهمع ١٨١/١ ، وشرحه العيني بهامش الخزانة
 ٣٠٠/٤ ، وانظر الدرر ١٥٨/١ .

والشاهد فيه - هنا - قوله « أعام » أصله : عامر ، وهو مستغاث ليس فيه
 اللام وقد رحم ، ولقبط هو لقب بن زراة التميمي وكان قد توعد الشاعر بالقتل ،
 وفى قوله « أعام » شذوذان : نداء المستغاث بغير « نا » وترخمه ، و « لك » خبر
 لمبتدأ محذوف ، أى : ندائى لك ، أو استغائة ثانية بعامر ، وإن صصعة
 نعت لعامر .

قبل العملية ، وينمعي عن كل واحد من جزءها بعد العملية الاستقلال معني
لأنهما من حيث المعنى بمنزلة العلم المفرد كعلی ومحمد ، ولا بد من مراعاة اللفظ
والمعنى معاً ، وبذلك لا يمكن الحذف من الأول نظراً إلى المعنى ، إذ ليس
بآخر الأجزاء ، ولا يمكن حذف الثاني ولا حذف آخره نظراً إلى اللفظ ،
فامتنع الترقيم من الجملة بالسكوية (١) .

وأسهل من هذا أن يقال : امتنع الترقيم في الجملة للسمي بها ، لأنها
محكية مجالها فلا تدير .

لكن الحكم بعدم جواز ترقيم للركب الإسنادي ليس متفقاً عليه ،
فقد ذهب ابن مالك إلى جواز ترقيمه بقلة بحذف عجزه وهو الجزء الثاني
منه ، بناء على ما ذكره سيديويه من أن من العرب من يرفع ، فيقول في (يأتأبط
شراً) : يأتأبط ، والذي نقله ابن مالك عن سيديويه وقع في باب الإضافة
(النسب) إلى الحسكية . قال سيديويه : « فإذا أضفت إلى الحسكية حذفنت
وتركت الصدر ، بمنزلة عبد القيس وخمسة عشر ، حيث لزمه الحذف كما
لزمها ، ومن ذلك قوالك في (تأبط شراً . تأبطى ، وبدلك على ذلك أن من
من العرب من يفرد فيقول : يأتأبط أقبل ، فيجمل الأول مفرداً ، وكذلك
تفرد في الإضافة » (٢) .

بيد أن سيديويه نص في باب الترقيم على المنع ، فقال : « واعلم أن
الحسكية لا ترخم ، لأنك لا تريد أن ترخم غير مبادي ، وليس مما يغيره

(١) شرح الرضي ١٤٩/١ بتصرف يسير .

(٢) الكتاب ٨٨/٢ .

— ١٨ —

النداء ، وذلك نحو : تأبط شرأ ، و برق نجره ، وما أشبه في ذلك ، ولورنخت
هذا لرنخت رجلا يسمى بقول عنتره : يادار عبلة بالجواء تسكلى ، (١) .

فأنت ترى أن سيبويه نص في باب الإضافة (النسب) على أن من
العرب من يقول (يا تأبط) أي بترخيم المركب الإسنادى بحذف عجزه ،
وقاس عليه النسب إليه فقال : « فكذلك تفرده في الإضافة » على حين أنه
نص في باب الترخيم على المنع ، معللا بأن الجملة ليس مما يغيرها النداء ، فبأي
القولين تأخذ ؟ وعلى أي الرأيين نتمتع ؟

لقد ذكر ابن جنى في (الخصائص) (٢) في « باب اللفظين على المعنى الواحد
يردان عن العالم متضادين » أمورا يمكن بها ترجيح أحد الرأيين المتضادين على
الآخر ، لم نرمها ما يشير إلى مثل الصورة التي معنا ، ذلك لأننا لا نستطيع
أن نقول إن أحد الرأيين - هنا - مملل أي ذكر له علة (وهو ما جاء في باب
الترخيم) ، والآخر مرسل لم يملل له ، إذ كلا الرأيين مملل له ، فالأول وهو
جواز ترخيم الجملة - مملل له بما سمع من بعض العرب ، والآخر - وهو
المنع - مملل له بقوله « لا لك لا تريد أن ترخم غير منادى ، وإيس مما
يغيره النداء . . . »

ولم يذكر ابن جنى كيفية الترجيح بين قولين متضادين في مسألة واحدة
للعالم واحد وكل منهما مملل ، ولم يفعل السيوطي في (الافتراح) (٣) أكثر
من نقله ما كتبه ابن جنى في (الخصائص) ١١

(١) الكتاب ٣٤٢/١ .

(٢) ٢٠٠/١ - ٢٠٨ .

(٣) المسألة الرابعة عشرة في القولين سسم واحد ص ١٩٦ وما بعدها .

— ١٩ —

لكن الشيخ خالد قال في التصريح ١٨٥ / ٢ بعد أن أورد نص سيبويه :

« وإذا كان المجتهد في مسألة واحدة نصان متعارضان في بابين ، فالعمل على المذكور في بابه ، لأنه مصدر تحقيقه وإيضاحه ، بخلاف ما يذكر في غير بابه فإنه لم يعتن به كاعتنائه بالأول ، لسكونه ذكره استطراداً ، هذا إذا لم يثبت أنه رجع عن أحدهما ، ولم يسكن هنا لك تاريخ .

ومعنى هذا أن صاحب التصريح يرى العمل بما جاء في باب الترخيم وهو منع ترخيم الجملة ، وعدم الأخذ بما جاء في باب الإضافة .

ويرى العلامة الدماميني أن لا تعارض بين نص سيبويه ، إذ ما ذكره في باب الترخيم محمول على المستعمل عند أكثر العرب ، وما ذكره في النسب محمول على المستعمل عند بعضهم (١) .

ولعل وجهة نظر الدماميني هي التي أخذ بها ابن مالك ، وأجاز ترخيم الجملة بقلة كما تقدم .

ونحن نوافق الدماميني في ما ذهب إليه من عدم التعارض ، ونرى جواز ترخيم العلم المركب تركيباً إسنادياً اعتماداً على ما نقله سيبويه عن بعض العرب ، وتيسيراً في الاستعمال العربي ، لسكوننا نضع شرطاً لهذا الجواز لا بد في رأينا - من مراعاته وهو :

ألا تكون (أي الجملة) مركبة من أكثر من كلمتين ، حتى يكون ترخيمها يحذف الكلمة الثانية منهما وقوفاً على سماع من العرب .

(١) انظر حاشية يسن على التصريح ١٨٥/٢

— ٢٥ —

٦ - السادس من الشروط أن يكون المنادى المراد ترخيمه غير مختص بالنداء ، فلا يرخم نحو : يا فلُ ، وبأمةُ ، أي يارجلُ وبأمرأةُ (١) ، وأما نحو (يا مَلَأَمُ) بمعنى عظيم الأوم ، فليس مرخم (يا مَلَأَمَان) بمعنىاه ، بل هما بناءان بمعنى واحد وكلاهما ملازم للنداء (٢) .

وإنما لم يرخم المختص بالنداء لأنه إنما لازم النداء لخفته ، باقتصاره على أصلين فقط كقلِ وقلة ، أو بسكونه على وزن من أوزان الخفة كقَمَعَلٍ ومَقَعَلَانِ ، والمخفف لا يخفف ، هذا إلى جانب عدم السماع .

٧ - أن يكون غير مبنى لسبب غير النداء ، فلا يرخم نحو حذام ، وخسة عشر ، لأن النداء لم يؤثر فيه ، فعاله قبل النداء كعاله بعد النداء وهو البناء ، والترخيم - كما سبق - تفيير يؤنسه التغير .

٨ - أن يكون ترخيمه غير موقع في إبس ، فيمتنع ترخيم نحو : فتاة وزيدون لأن ترخيم فتاة بعذف الناء يلبس بالماذكر غير المرخم ، وترخيم زيدون بعذف الواو والنون يلبس بزید .

فإذا وجدت الشروط البنائية وكان المنادى مختوما ببناء التأنيث جاز

(١) فهما كنايةتان عن نكرتين من جنس الإنسان كما قال سيبويه ، أو أصلهما يافلان ويافلانة فهما كنايةتان عن الأعلام الشخصية كما قال الكوفيون وابن عصفور والشلوبين وابن العليج وابن مالك .
وانظر الكتاب بولاق ٣٣٢/١ ، بيروت ٣٩٠/١ ، والأشموني ١٥٩/٣ ،
والتصريح ١٧٠/٢ ، الهمع ١٧٧/١ .
(٢) انظر الهمع ١٨٠/١ .

— ٢١ —

ترخيمه مطلقاً ، سواء أكان تعريفه بالعمالية أم بالفصد والإقبال ، وسواء أكان ثلاثياً أم زائداً على الثلاثة ، فنقول في يافاطمة : يافاطم ، كقول امرئ القيس :

أفاطم مهلاً بمض هذا التدالِ وإن كنتِ قد أزممتِ صرْمِي فأجلي^(١)
وتقول في جارية - لمدينة - يا جاري ، كقول المبحج .

جاري لا تسنكري كعذيري سيرى وإشعاقى على بعيري^(٢)

وتقول في « شاة » : يا شاة ، ومنه قولهم « يا شاة أدجني » أي أقيمي بالمسكان^(٣) .

وقد شرط المبرد في ترخيم لأفونث بالبناء العلمية ، فضع ترخيم النكرة المقصودة ، والصحيح جواره بدليل قولهم : يا جاري ، يا شاة ، ويا ناق .

(١) البيت من شواهد المغنى ١٣/١ ، والأشمونى ١٧٢/٣ ، والتصريح ١٨٩/٢ ، والمهمع ١٧٢/١ .

وانظره في أمالي ابن الشجري ٨٤/٢ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٢٠/١ ، والدرر ١٤٧/١ .

(٢) من شواهد سيبويه ٣٢٥/١ ، ٣٣٠ ، وابن يعيش ١٦/٢ ، ٢٠ ، والأشمونى ١٧٢/٣ ، والتصريح ١٨٥/٢ ، وانظر الخزانة ٢٨٣/١ ، والعينى بهامش الخزانة ٢٧٧/٤ ، وديوان الشاعر ص ٢٦ .

(٣) يقال : دجن بالمكان يدجن دجوناً ، أي أقام به .

(٤) قال أبو النجم العجلي :

يا ناق عنقا فسيحا إلى سليمان فنستريحا

وانما لم يشترط النحاة - ما عدا المبرد - فيما كان مؤنثاً بالبناء العلمية ، لكثرة ترخيمه ، فانه لم يكثر فى شيء ككثرته فيه ، ولانها تبدل فى الوقف هاء ، والترخيم تغيير والتغيير يؤنس بالتغيير ، كما أن وضع التاء على الزوال وعدم اللزوم ، كما فى باب مالا ينصرف ، فيكفيه أدنى مقتضى للسقوط ، فكيف اذا وقع موقعاً يكثر فيه سقوط الحرف الاصلى وهو آخر المنادى .

وانظر الرضى ١٥٠/١ ، وابن يعيش ٢٠/٢ .

— ٢٢ —

ومنع ابن عصفور ترخيم « صلعة بن قلمة » ، لأنه كناية عن لاجهوا
الذي لا يعرف (١) .

قال أبو حيان : وإطلاق النحويين يخالفه أيضاً وإن كان كناية عن
مجهول فإنه علم جنس ، ألا ترى أنهم منعموه من العرف للعملية والتأنيث
فحكاه حكم « أسامة » للأسد (٢) .

وإذا كان المنأدى عارياً من تاء التأنيث فلا بد من شرطين آخرين لترخيما

الأول : أن يسكون علماً ، فلا يرخم اسم الجنس ، ولا الإشارة ولا
الموصول لأن العلم لسكثرة نداءه يناسبه الترخيم للتخفيف ، مع أنه لشهرة
في ما تبقى منه دليل على ما بقي منه (٣) ، ولأن الأعلام يدخلها من التغيير
ما لا يوجد في غيرها ، ألا ترى أنهم قالوا : حيوة ، والقياس : حية (٤) .

وذهب بعضهم إلى جواز ترخيم المنكرة المقصودة ، لأنها في معنى المعرفة
ولذلك نعتت بها ، فقيل : يارجل الظريف ، فأجاز في غضنفر : ياغضنف ،
واستدل بما ورد من قولهم « أطرق كرا (٥) » أي : ياكروان ، و « ياساح ،
أي : ياساحب .

(١) اللسان م/٢ ص ٤٦٩ (صلح) .

(٢) الهمع ١٨٢/١ ، والاشموني ١٧٣/٣ .

(٣) الرضي ١٥٠/١ .

(٤) انظر ابن يعيش ٣٣/١ ، ١٩/٢ .

(٥) مثل تمامه « ان النعام في القرى » . يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هـ

أشرف منه .

انظر مجمع الأمثال للمبداني ٤٣١/١ ، والرضي ١٦٠/١ ، والاشموني بحاشية

الصبان ١٣٦/٣ ، والتصريح ١٦٥/٢ .

— ٢٣ —

وقد ذكر ابن يعيش ٢/٢٠، ٢١ أن ترخيم هذين الأسمين (كروان
 وصاحب) شاذ قياما واستعمالا ، اختلفت القياس ، ولذلة المستعملين لهما .

وقال العلامة الرضى ١/ ١٥١ « ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم
 يستوف الشروط إلا ما شذ من نحو (ياصاح) ، ومع شذوذته فلو جبه في ترخيمه
 كثرة استعماله ، وليس «أطرق كرا» منه ، لأن (الكران) ذكر (الكروان)
 وقال للبرد : هو مرخم كروان^(١) ، ولا ضرورة إلى ما قال مع ما ذكرنا من
 المحمل الصحيح . »

ونحن نؤيد ما ذكره العلامة الرضى ، ونرى أن لاداهي إلى الحكم بالشذوذ
 ما وجدنا محملا صحيحاً ، فقولهم « أطرق كرا » فصيح استعمالا ولا ترخيم
 فيه ، وقولهم « ياصاح » شاذ قياسا ونصيح استعمالا . لا لمخالفة القياس مع كثرة
 استعماله^(٢) ، كما أننا نوافق الجمهور في عدم جواز ترخيم النكرة المقصودة
 ورد قياس المجيزين بأن اللئيل لا ترخيم فيه ، وأن « ياصاح » لا يقاس عايه
 لشذوذته قياسا .

ومنع الجرمي ترخيم « طامر بن طامر » ، كناية عن لا يعرف هو ولا
 أبوه^(٣) ، ورد بأنهم رخموا دلانا . سمع (يا فلا تعال) وهو أيضاً كناية .

(١) المقتضب ١/ ١٨٨ ، ٤/ ٢٦١ .
 (٢) انظر الكتاب ١/ ٣٣٧ ، والمقرب لابن عصفور ١/ ١٨٦ .
 (٣) فى اللسان (طمر) م/ ٢ ص ٦١٣ « وقالوا : هو طامر بن طامر
 للبعيد ، وقيل : هو الذى لا يعرف أبوه ولم يدر من هو ، ويقال للبرغوث : طامر
 بن طامر ، معرفة عند الحسن الأخفش » .

— ٢٤ —

وأجيب بأن فلاناً كناية عن الأعلام ، فرخم كما يرخم العلم ، وطامر بن طامر كناية عن مجهول لا عن علم فلا يرخم (١) .

ومنع السكونيون ترخيم ما سمي به من مثني وجمع تصحيح ، وجوزه البصريون بحذف العلامة والنون إلا إذا أوقع ترخيمه في لبس .

الخلافاً في ترخيم العلم المركب تركيباً مزجياً :

اختلف النحاة في ترخيم العلم المركب تركيباً مزجياً ، نحو بعلبك ، وسيدويه ، وخمسة عشرة علماً :

فالجمهور على جوازه مطلقاً ، ومنع الفراء ترخيم المركب العددي إذا سمي به ، ومنع أكثر السكونيين ترخيم ما آخره « وِيَه » ، وقال أبو حيان الذي أذهب إليه أنه لا يجوز ترخيم المركب تركيباً مزجياً ، لأن فيه ثلاث لغات : البناء ، ويذهب ألا يرخم على هذه ، لأنه مبني لا يسبب النداء كحذام ، والإضافة ، وقد منع البصريون ترخيم المضاف ، ومنع الصرف ، ويذهب إلى أن لا يجوز ترخيمه لأنه لم يحفظ عن العرب في شيء من كلامهم ، وأما قوله :

أقاتلي الحجاج إن لم أرز له^١ دراب وأترك عند هند فؤاديا^(١)

(١) الهمع ١/١٨٣ .

(٢) البيت لسوار بن المضرب ، وهو من شواهد الهمع ١/١٨٢ ، وانظر الدرر ص ١٥٩ ، و (داراً بجر) بعد الألف الثانية باء موحدة فجيم فراء فذال مهملة ، وهي ولاية بفارس .

- ٢٥ -

يريد (دارا مجرد) ، فهذا من الترخيم في غير النداء للضرورة ، وهو شاذ نادر لا تبنى عليه القواعد ،^(١)

فترخيم المادى العلم المركب تركيب مزج لم يسمع عن العرب ، وإنما أجاز الجمهور ترخيمه قياساً على ما فيه تاء التأنيث ، لأن الجزء الثانى منه يشبه ما قبل تاء التأنيث من وجوه ، منها ففتح ما قبله غالباً ، وحذفه في النسب وتصغير صدره .

الثانى : من الشرطين الخاصين بالعارى عن التاء أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف ، لتلا يلزم نقص الاسم عن أقل أبنية العرب إن كان على ثلاثة أحرف بلا موجب ، ولأن الاسم الثلاثى فى غاية الخفة فلا يفتقر إلى التخفيف بالترخيم .

« فإن قلت : المنادى المرخم مبنى ، والأسماء المبنية تكون على أقل من ثلاثة أحرف نحو (مَسْنُ وِ) و (ما) . قلت : البناء فيه عارض ، فهو فى حكم للعرب »^(١) .

فأما ما آخره تاء التأنيث فيجوز ترخيمه وإن كان على ثلاثة بها نحو (نبة وهبة وعضة) لأنه بمنزلة اسم ضم إلى اسم كحضر موت ورامرهمز ، فجاز حذف الثانى منه وإن بقى على حرفين ، لأنه كان كذلك والهاء فيه ، إذ الهاء بمنزلة المنفصلة ، فلم يخل الترخيم بِمَبْنِيَّتِهِ^(٢) .

(١) الهمع ١٨٢/١

(٢) انظر شرح الرضى ١٥٠/١

(٢) انظر ابن يعيش ٢٠/٢

- ٢٦ -

ولافرق في عدم جواز ترخيم العلم الثلاثي العاري عن التاء عند الجمهور
والسكائى بيز محرك الوسط ، كحكم وحسن ورُجل (أدلاما) ، أو سا كنه
كند وزيد وعمرو .

وذهب السكوفيون - غير السكائى - إلى جواز ترخيم الثلاثى بشرط
أن يكون محرك الوسط تنزيلاً لحركة الوسط منزلة الحرف الرابع ، ولهذا كان
نحو « سقر » غير مصروف .

وأفرق الجمهور بأن حركة الوسط في نحو « سقر » اعتبرت في حذف
حرف زائـ على السكامة وهو التنوين ، أما هنا فنحن بصدد حذف حرف
أصلى ، وأيضاً ليس المحذف هنا وارد على حرف بعينه ؛ بل على أى حرف
كان آخره ، فهو مظنه الاشتباه ؛ بخلاف عدم الصرف فإنه حذف التنوين
لأغبر (١)

وقيل : إن السكوفيين عدا السكائى إنما أجازوا ترخيم العلم الثلاثى
إذا كان محرك الوسط قياساً على نحو (يد) و (دم) ، فالمحذف قد جاء في
مثل هذا للتخفيف .

ورد البصريون بأن المقيس عليه وهو نحو يد ودم أسماء قليلة في
الاستعمال ، لكونها يسيرة معدودة ، وبعبارة عن القياس ، لأن حرف
العلة إن كان متحركاً وما قبله ساكناً فينبغى ألا يحذف كما لا يحذف في نحو ظي

(١) انظر حاشية الصبان ١٧٥/٣ .

— ٢٧ —

وغزو ، وإن كانت ما قبله متحركاً مثله فيذهبني . أن يقاب ألدأ ولا يحذف
كقولهم رحي وعصا .

كما أن النيباس على نحو يد وذم ليس بصحيح ، لأنهم إنما حذفوا الياء
والوارد لاستئصال الحركات عليهم ، أما في الترخيم فإنما وضع الحذف فيه على
خلاف القياس ، لتخفيف الاسم الذي كثرت حروفه (١) .

ونقل ابن بابشاذ أن الأخفش وافق السكونيين على ما ذهبوا إليه .

قال ابن جعفر . فإن كان الثلاثي ساكن الوسط كمنند وعمرى لم يجوز
ترخيمه تولا واحداً ، أما عند أهل البصرة فلأن أقل ما يبقى عليه الاسم بعد
الترخيم ثلاثة أحرف ، وأما عند أهل السكونية فلأنه يبقى على حرفين ثانيهما
ساكن فيشبه الأدوات ، أي الحروف نحو من ، وعن . قال أبو حيان : وليس
كما ذكر ، بل الخلاف فيه موجود ، حكى أبو البقاء العسكيري في كتاب
(التبيين) أن بعض السكونيين أجازوا ترخيمه ، ونقله ابن هشام الخضراري
عن الأخفش (٢) .

وذكر الشيخ خالد في التصريح ١٨٥ / ٢ أن هذه الإجازة بالقياس على
نحو (يد) في غير الترخيم ، فإن أصلها : يدى بسكون الدال ، ودخلها
الحذف وجربها ، فدخوله جواراً أولى .

(١) انظر الانصاف ٣٥٦/١ - ٣٦٠ ، وشرح الرضي ١٤٩/١ ، والتصريح

١٨٥/٢

(٢) الهمع ١٨٢/١

— ٢٨ —

ما يحذف للترخيم

المحذوف للترخيم إما حرف وهو الغالب ، وإما حرفان ، وإما كلمة برأسها وإما كلمة وحرف ، فمثال ما حذف منه حرف واحد قولك : يا جعف ، وياسعاه ، والأصل : يا جعفر ، وياسعاده ، ومن ذلك قراءة (ونادوا يا مال) (١) .

وهي - بسكسر اللام - قراءة علي بن أبي طالب ، وابن مسعود رضي الله عنهما ، ويحيى ، والأعمش ، وبضم اللام قراءة أبي السرار الغنوي (٢) .

ومن ذلك - أيضاً - كل ما ختم ببناء التأنيث ، فإنه يكتب في ترخيمه بحذف التاء فقط ، نحو : ياهب ، وياشا ، ويافاطم . أصلها : ياهبة ، وياشاه ، ويافاطمة ، ولا يحذف منه شيء بعد حذف التاء ، ولو كان ما قبل التاء مداً زائداً رابعا فصاعداً ، فنقول في ترخيم (باعقنباة) : يا عقنبا (٣) .

إجازة سيديويه حذف حرفين من المحتوم الزاء :

وأجاز سيديويه أن يرخم المحتوم ببناء التأنيث مرة ثانية بعد حذف تاء التأنيث بشرطين .

١ - إن بقي بعد الحذف الثاني ثلاثة أحرف فصاعداً (٤) :

(١) من الآية ٧٧ الزخرف .

(٢) انظر البحر المحيط لأبي حيان م/ص ٢٨ ، والمحتمب ٢/٢٥٧ .
والكشاف م/٣ ص ٤٩٩ .

(٣) يقال : عقاب عقنباة أي حديدة المخالب .

(٤) نص عليه السيوطي في الهمع ١/١٨٣ .

— ٢٩ —

٢- أنت يسكون الترخيم الأول على لغة من لا يندظر المحذوف ، أى لغة من يعد الحرف الأخير بعد الحذف آخر السكلمة وضما ، فيعطيه ما يستحقه الآخر (١) .

وقد ورد السماع بما أجازته سيبويه ، ومنه قول أنس بن زعيم (٢) يخاطب حارثة بن بدر الغداني .

أحاررُ بن بدر قد ولبت ولايةً فسكن جرداً فيها تخونٌ وتسرِقُ
يريد : أحارثة ، وقول زميل بن الحارث يخاطب أوطاة بن سبية .

يأرطُ إنك فاعلٌ ماقلته ولله يستحيي إذا لم يصدق (٣)
قيل : ومن ذلك قول العجاج .

قد رأى الراؤون غير البطلِ أنك يأمعساو يا ابن الأفضل (٤)

(١) فى الأشموني ١٧٤/٣ « وأجاز سيبويه أن يرخم ثانيا على لغة من لا يراعى المحذوف » ، والحق أن سيبويه لم يقيد الترخيم الثانى بهذه اللغة ، بل قيد بها الترخيم الأول ، الأمر الذى دعا أبا حيان الى أن يعترض هذا التقييد بان يكون المتكلم رخم أولا على لغة من ينتظر يحتاج الى وحى يسفر عنه ، وانظر للكتاب بولاق ٣٣٤/١ ، بيروت ٣٩١/١ ، وحاشية الصبان ١٧٤/٣ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٣٩٤/١ ، ٣٩٥ ، والهمع ١٨٣/١ .

(٢) أو أنس بن أبى إياس ، أو أنس بن أبى ، والبيت من شواهد الأشموني ١٧٤/٣ ، والهمع ١٨٣/١ ، وانظر الدرر ١٥٩/١ .
(٣) من شواهد الأشموني ١٧٥/٣ ، والهمع ١٨٣/١ ، وانظر الدرر ١٥٩/٢ .

(٤) من شواهد سيبويه بولاق ٣٣٤/١ ، بيروت ٣٩١/١ ، والهمع ١٨٤/١ ، والخصائص ٣٦/٣ ، وانظر الدرر ١٥٩/١ ، والخزانة ٣٩٦/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٩٥/١ .

— ٣٠ —

يريد : يامعاوية ، ويا ابن الأفضل منادى ثان ، لأن بعض للنشدين لهذا البيت من العرب كان يقطع عند قوله « يامعاو » ثم يبتدى « يا ابن الأفضل » ، قيل : ويحتمل أن تكون « يا » في البيت ليست أداة نداء ، وإنما الأصل : ألك يامعاوي بن الأفضل ، فلا يكون في البيت سوى ترخيم واحد بحذف الناء فقط .

والذي نرا ، أن هذا الترخيم للزدوج الذي أجازه سيبويه في ذى الناء .
يلبغى قصره على الضرورة الأمرين :

الأول : أن ماورد منه لم يخرج عن بعض الشواهد الشعرية .

الثاني : ما ذكره الأعلام الششم ترى من أن إدخال الترخيم على الترخيم - كما في الآبيات للمذكورة - بعد من أقبح الضرورات الشعرية .

كيفية الوقف على المرخم بحذف الناء .

إذا وقف على المرخم بحذف الناء فالغالب أن تلحقه هاء ساكنة ، فتقول في المرخم : ياطلحه ، وباسمه يالماء الساكنة ، وقد اختلف في هذه الهاء ،
فقيل :

١ - هي هاء السكت ، وهو ظاهر كلام سيبويه . قال « واعلم أن العرب الذين يحذفون في الوصل إذا وقفوا قالوا : باسمه وياطلحه ، وإنما الحقوا هذه الهاء لينبشوا جزكة للميم والحاء ، وصارت هذه الهاء لازمة كالزمت الهاء في : قة وأرمة » (١) .

(١) الكتاب ١/٣٣٠ .

- ٣١ -

٢ - وقيل هي التاء التي كانت في الاسم ، أعيدت في الوقف ساكنة مقلوبة هاء لبيسان الحركة ، أي حركة ما قبلها ، وإليه ذهب ابن مالك (١)

وذكر أبو حيان أن محل زيادة هاء في الوقف دلي المرخم إذا رخم على لغة الانتظار ، أما إذا رخم على لغة هدم الانتظار فلا تزداد ، إذ زيادتها - حينئذ - نقص لما اعتمدوا عليه من جعله اسماً تاماً ، وعدم ما بقي بعد الحذف آخره ، حتى ينزه على الضم (٢) .

وقد تحدث هذه الهاء في القليل النادر ، حتى سيبويه عن الثقة من العرب قولهم : يا حرمم يريدون يا حرمم ، كما قال بعضهم : ارم في الوقف بغير هاء . قال ابن عصفور : وهذا يسمع ولا يقاس عليه ، وقال أبو حيان بل يقاس عليه لأنه ليس في ضرورة شعر ولسكنه قليل (٣)

وقد يجعل بدل الهاء في الوقف ألف الإطلاق للضرورة ، كقول عوف ابن عطية :

كادت فزارة تشقي بنا فأولى فزارة أولى فزارا (٤)

وقول القطامي :

قفي قبل التفرق يا ضباعاً ولايك موقف منك الوداع (٥)

(١) انظر التسهيل ص ١٨٩ .

(٢) انظر الهمع ١/١٨٥ ، والأشمونى بجاشية الصبان ٣/١٧٣ .

(٣) المراجع السابقة نفسها .

(٤) البيت من شواهد الكتاب بولاق ١/٣٣١ ، بيروت ١/٣٨٧ ، وأنظر في

المغضيات ٤١٦ .

(٥) البيت من شواهد الكتاب بولاق ١/٣٨٧ ، وابن يعيش ٧/٩١ .

والأشمونى ٣/١٧٣ ، والهمع ١/١٨٥ ، والرضي ١/١٥١ وضباعة أسم امرأة (٦)

— ٣٢ —

ولم يقيد ابن مالك في التسهيل بحىء الألف بدل الماء بالضرورة ،
وعبارته في التسهيل ص ١٨٩ « ولا يستغنى غالباً في الوقف على المرخم بحذفها
(أى بحذف التاء) عن إعادتها ، أو تعويض ألف منها ، ونص سيبويه
وابن عصفور على قصر ذلك على الضرورة (١) .

وقد اختلف النحاة في ما سمع من كلام العرب من مثل « ياسارية الجبل »
بفتح اللام ، ومنه قول المابقة :

ركبني لهم يا أميمة ناصبٍ وليل أظميه بطيء السواكب (٢)

الرواية بفتح التاء في « أميمة » ، فقل ابن كيسان : هو مرخم ، وهذه
للتاء هي المبدلة من الماء التي تلحق في الوقف ، أثبتت وصلاً إجراء للوصول
مجرى الوقف ، وألزم الفتح إتباعاً لحركة آخر المرخم المنتظر .

وذهب قوم منهم سيبويه - إلى أنه رخم على الانتظار ، فصار في التقدير
ياسارى ويا أميم - بفتح الياء والميم - ثم أجمت التاء غير ممتد بها ، أى
زيدت مقدراً توسطها بين الياء والميم وبين تاء التأنيث ، غير مجعولة تاء
التأنيث ولا ما كان مرخماً ، وفتحت لأنها راقعة موقع ما يستحق الفتح ، وهو
ما قبل تاء التأنيث المحذوفة للتأنيث ، وقيل : فتحت إتباعاً لحركة ما قبلها وهو
اختيار ابن مالك .

(١) انظر الهمع ١/١٨٥ ، والكتاب بيروت (١/٣٨٧) ، بلاق ١/٣٣١ .

(٢) من شواهد سيبويه بولاق (١/٣١٥) ، ٣٤٦ ، ٩٠/٢ ، والشموني
١٧٣/٣ ، ٢٠٠/٤ ، والررضي ١/١٥١ ، وابن يعيش ٢/١٢ ، ١٠٧ ، والهمع
١/١٨٥ ، وانظر فيه الدرر ١/١٦٠ ، والخيزرانة ١/١٧٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٧ ،
٣١٦/٢ ، والعيني بهامش الخزانة ٤/٣٠٣ ، والديوان ص ٢ .

— ٣٣ —

وقال قوم : إنه ليس بمرخم ، ثم اختلفوا ، فقال بعضهم : هو معرب
نصب على أصل المنادى تشبيهاً بالمضاف شذوذاً ، ولم ينون لأنه غير منصرف ،
وقال بعضهم : هو مبني على الفتح لأن منهم من يبنى المنادى المفرد على الفتح
لسكونها حركة تشاكل حركة إعرابه لو أعرب ، فهو نظير (لا رجل
في الدار) ، وأنشد هذا القائل :

ياريح من نحو الشمال هُجِّي^(١)

بالفتح ، وقال آخرون : هو مبني على الضم تقديراً ، وفتحته اتباعاً لحركة
ما قبلها .

قيل : وهذا ما اختاره ابن مالك في شرح التسهيل بعد جزمه بقول سيبويه
في التسهيل^(٢) ، واختاره ابن طلحة أيضاً ، ونحن نختاره أيضاً لا نبناه على طرد
الباب على وتيرة واحدة ، وهي جعل المنادى المفرد المعرفة مبنياً على ما يرفع به
وعده الفتحمة الإتياع طلباً للخفضة التي يحتاج إليها المنادى ، وخلوه من التكلف
الذي نلسه في غيره من الآراء للمتقدمة^(٣) .

وألحق قوم في جواز الفتح بندي الماء ذا الألف الممدودة ، فأجاز أن يقال
يا عفراء هلي بالفتح : قال ابن مالك : وهذا لا يصح لأنه غير مسموع ،
وقياسه على ذي التاء قياس هلي ما خرج عن القواعد^(٤)

(١) هذا سطر رجز ، من سواهد الأسموي ١٧٤/٣ ، وحاشيه بس على
النصريح ١٦٥/٢ ، وقيل ! لس سسر ، وانظر العنبي بهامش الحرافة ٢٩٤/٤ .

(٢) ص ١٨٩ .

(٣) وانظر الهمع ١٨٥/١ .

(٤) السابق نفسه .

(٣ - المرخم)

— ٣٤ —

متى يحذف للترخيم حرفان ؟

يحذف للترخيم حرفان - الآخر وما قبله - في موضعين :
أحدهما : إذا كان الحرفان الأخيران في الكلمة زائدين زيدا معا ، وهذان
الزائدان سبعة أصناف (١) :

- (١) زيادتا التنثية ، نحو (زيدان) و (يضربان) علمين .
 - (٢) زيادتا جمع للذكر السالم ، نحو (مسلمون) و (يسلمون) علمين .
 - (٣) زيادتا جمع المؤنث السالم نحو (هندات) و (دعوات) علمين .
 - (٤) زيادتا نحو (مروان) و (عثمان) وهما الألف والنون .
 - (٥) ياء النسب وما أشبهها نحو (كوفي) و (كرسى) علمين
 - (٦) ألفا التأنيث نحو (صحراء) و (سمراء) علمين
 - (٧) همزة الإلحاق مع الألف قبلها نحو (حرباء) و (حلباء) علمين
- وذكر السيوطي الواء والناء في نحو (رهبوت) و (ملكوت) علمين
بدل همزة الإلحاق والألف قبلها ، لأنه يرى أنهما لم يزادا معا (٢) .

فعند ترخيم صنف من الأصناف المذكورة تحذف الزيادتان معا ، لأنهما
زيدتا معا ، فنزلتا منزلة الزيادة الواحدة ، فتقول مرخما ما سبق : يا زيد ،
يا يضرب ، يا مسلم (٣) ، يا يسلم ، يا هند ، يا دعد ، يا مرو ، يا عثم ، يا كوف ،
يا كرس ، يا صحر ، يا حرب ، يا حلب ، يا رهب ، يا مالك .

(١) الرصي ١٥١/١ .

(٢) الهمع ١٨٤/١ .

(٣) بشرط أن لا يلبس بالمفرد ، والا امتنع نرخيجه .

الثاني : إذا كان آخر الاسم حرفاً أصلياً قبله مد^(١) زائد رابع فصاعداً نحو : عمّار - بتشديد الميم - ومنصور ومسكين أعلاماً ، فإذا أردنا ترخيم هذه الأسماء ونحوها حذفنا الحرف الأخير وما قبله ، فقلنا : يا عمّ ويا منصر ، ويا مسك ، فنحذف الحرف الأخير الأصلي وما قبله مما إجراء لها مجرى الزائدين ، فإن كان ما قبل الأخير ليس مداً - بأن كان صحيحاً متحركاً نحو سفرجل (علماً) ، أو ساكناً نحو دمشق ، أو كان حرف علة متحركاً نحو ههَيْيخ^(٢) وقَفَّوْر^(٣) ، أو ساكناً إثر حركة غير مجانسة نحو فرعون وفردوس وغرْنَيْق^(٤) وبلقَيْن^(٥) - لم يحذف مع الآخر ، بل عند ترخيم هذه الكلمات المسمي بها يحذف الحرف الأخير فقط ، فيقال : يا سفرج ، يا دمش ، يا ههَيْ ، يا قنوّ ، يا فرهوّ ، يا فردوّ ، يا غرنوّ ، يا بلقنوّ .

وحالف الفراء في نحو « دمشق » و « هرقل » ، من كل رباعي قبل آخره حرف ساكن ، فنذهب إلى أن ترخيمه يكون بحذف الحرف الأخير والساكن قبله ، فيقال : يا دمّ ، ويا هرّ ، محتجاً بأن الاكتفاء بحذف الحرف الأخير سيبقى آخره ساكناً ويؤدي ذلك إلى أن يشابه الحروف - مثل (نهم وأجل) - وما أشبهها من الأسماء المبنية كأسماء الشرط والاستفهام .

-
- (١) حرف المدهو حرف العلة الساكن إثر حركة مجانسة ، ويسمى - أيضاً - علة ولينا ، فإن سكن بعد حركة غير مجانسة كفرعون وغرْنَيْق سمى علة ولينا فقط ، فإن تحرك كهَيْيخ وفنور سمى علة فقط .
- (٢) من معانيه الأصلية : الأحمق المسترخى ، ومن لا خير فيه ، والوادي العظيم ، والنهر الكبير ، والغلام الناعم .
- (٣) من معانيه قبل التسمية : الصخم الرأس ، والفرس الصعيب من كل شيء .
- (٤) يطلق في الأصل على الكركي وهو طائر مائي طسويل العنق ، وعلى الشاب الأبيض الحميل .
- (٥) بلدة بمصر .

— ٣٦ —

وللجمهور أن يقولوا : المنوى كالثابت ، فليس الساكن هو الآخر حقيقة
وكونه آخر اللفظ لا محذور فيه ، هذا على لغة الانتظار ، وأما على لغة التمام
فإن آخره سيكون مضموما فلا محذور فيه لفظا أو تقديرا^(١) .

كما خالف الفراء والجري في نحو : فرعون ، وفردوس ، وغرنيق ، وبلقين
من كل ما سكن فيه حرف العلة إثر حركة لا تخانسه ، فذهبا إلى أن ترخيم
هذا النوع يكون بحذف حرف العلة مع الآخر ، فيقال : يا فرع ، يا فرد ،
يا غرن ، يا بلق .

وينبغي أن يعلم أن الحركة المجانسة لحرف العلة لا يلزم ظهورها لحذف
حرف العلة بعدها مع الآخر ، بل يعدحرف العلة مداً - فيحذف مع الآخر -
إن كانت الحركة المجانسة مقدرة أيضا ، فيقال في ترخيم مصطفون ،
ومصطفين (علمين) : يا مصطف ، بحذف النون وحرف العلة قبلها معا ،
لأن حرف العلة يعد مداً لسبقه بحركة مجانسة مقدرة ، إذ الأصل :
مصطفَيون ، ومصطفَيين .

وإن كان ما قبل الآخر مداً أصليا . نحو : مختار ، ومنقاد (علمين) ،
حذف في الترخيم الآخر فقط ، فيقال . يا مختا ، ويا منقا ، لأن الألف فيهما
منقلبة عن عين الكلمة .

وخالف في ذلك الأخفش ، حيث جوز حذف المد الأصلي مع الآخر ،
فيقال يا مخت ، ويا منق .

وإن كان ما قبل الآخر مداً زائدا ثالثا : لم يحذف مع الآخر ، فيقال

(١) انظر في هذا المسألة الحمسين في الانصاف ٣٦١/١ ، وشرح الكافيته
١٥٣/١ ، والأسموي ١٧٧/٣ وابن بعض ٢١/٢ .

-- ٣٧ --

في ترخيم نحو : نمود ، ومهاد ، وسعيد : يا ؤو ، ويا عاه ، وياسعى ، لثلا يشبه الاسم - ببقاءه على حرفين - الأدوات أى الحروف ، وجوز الفراء حذف المد مع الآخر ، لسكنه لا يوجهه كما في نحو عمار ، ومسكين ، ومنصور^(١) .
وعما جاء في الشعر العربي مرخما ، حذف حرفين قول الفرزدق :

يا مروان مطيئسي محبوبسة^(٢) ترجو الحياء ورثها لم يبه أس^(٣)

وقول لبديد :

يا اسم صبرا على ما كان من حدث^(٤) إن الحواث مملقي ومُنْتَظَر^(٥)

فقول الفرزدق « يامر » أصله « يامروان » ، وسكنه رخم للمنادى فحذف النون والألف ، وقول لبديد « يا أسم » أصله « يا أسماء » ، وسكنه رخم فحذف الهمزة والألف ، وهذا إن جعلناه من باب « حمراء » ويكون وزنه « فملاء » ، وأصله : وسماء من الوسامة ، فقلبوا الواو المفتوحة همزة على حد قولهم : أحد وأصله وحَد ، وامرأة أناة وأصله وناة ، وهذا منهج سيبويه ، ويحتمل أن يكون من باب « عمار - بتشديد الميم - ومنصور مسكين » ويكون على وزن « أفعال » جمع اسم وأصله أسماء ، فقلبت الواو همزة على حد كساء وشقاء ، وجعل علما لمؤنث^(٤) .

(١) انظر الهمع ١٨٣/١ ، وشرح الرصي ١٥٢/١ .

(٢) من شواهد سيبويه نولاق ٣٣٧/١ ، بيروت ٣٩٥/١ ، واس بعس ٢٢/٢ ، والأسموني ١٧٨/٣ ، والصحريج ١٨٦/٢ ، وانظر فيه شرح ابنات سيبويه ٣٥٠/١ ، وديوان الشاعر ص ٤٨٢ والحناء : العطاء ، والمنادى : مروان بن الحكم .

(٣) من شواهد سيبويه نولاق ٣٣٧/١ ، بيروت ٣٩٥/١ ، والأسموني ١٧٨/٣ ، والصحريج ١٨٦/٢ ، وانظر شرح ابنات سيبويه ٢٩٠/١ ، والعيني بهامش الحزانة ٢٨٨/٤ .

(٤) انظر شرح الرصي ١٥١/١ ، وابن بعيش ٢٢/٢ .

متى يحذف للترخيم كلمة برأسها ؟

يحذف عجز المركب تركيباً مزجياً للترخيم ، فنقول في نحو بعلمك ، وسيبويه : يابعل ، وياسيب ، وكذلك تعمل في المركب العددي ، فنقول في (خمسة عشر) علما : ياخسة .

والمنقول أن العرب لم ترخم للمركب وإنما أجازوه النحويون قياساً على المختوم بالتاء .

يقول ابن يعيش : « وأما المركب فأمره في الترخيم كأمر تاء التأنيث ، تحذف السكلمة التي ضمت إلى الصدر رأساً كما تحذف تاء التأنيث ، فنقول في (مختصر) اسم رجل : يابخت ، بحذف الاسم الأخير لاغيره كما تقول في (مرجانة) اسم امرأة : يامرجان فلا يزيد على حذف التاء ، وفي (حضر موت) : ياحضر ، وفي (مار سرحس) : يامار ، وفي (عمرويه) : ياعمر ، وفي (سيبويه) : ياسيب ، وفي المسمي بخسة عشر : ياخسة (١) . »

ويذكر ابن يعيش أن أوجه الشبه بين المركب المزجي والمختوم بالتاء — والتي من أجلها قيس المركب على ذي التاء في الترخيم — كثيرة ، « ومن ذلك التصغير ، فإنه إذا جعل الاسمان اسماً واحداً ولحقه التصغير ، فإنه إنما يصغر الصدر منهما ثم يؤتى بالاسم الثاني بعد تصغير الصدر كما يصغر قبل هاء التأنيث ، ومن ذلك النسب ، فإليك تقول في النسب إلى حضر موت

(١) ابن عسح ٢٣/٢ بتصريف بسر ، وانظر التصريح ١٨٧/٢ .

— ٣٩ —

حضريّ كما تقول في النسب إلى مسكة مسكيّ ، وما يؤيد عندك ما ذكرناه أن هاء التأنيث لا تلحق بنات الثلاثة بالأربعة ، ولا بنات الأربعة بالخمسة ، كما أن الاسم الثاني لا يلحق الاسم الأول بشيء من الأبلية ، وأيضا فإن الاسم الثاني إذا دخل على الأول وركب معه لم يغير بنيته ، كما أن التاء لا تغير بناء للونث^(١) .

لكل أوجه الشبه التي ذكرها ابن يعيش حذف عجز المركب كما تحذف التاء .

غير أن ترخيم (سيبويه) ونحوه ، والمركب الممدى المسمي به مشكّل ، لما تقدم في الشروط العامة للترخيم من أنه يشترط ألا يكون مبدئيا قبل النداء ، إلا أن يستثنى المركب ، أو يبقى ترخيمه على لغة من يمر به إعراب ما لا ينصرف ، أو يكون مجيزو ترخيمه -- كالأشموئي -- مخالفين في ذلك الاشتراط^(٢) .

ومنع ابن كيسان حذف عجز المركب المزجي ، لأنه يلتبس - حينئذ - بالمفردات وقال : إن حذفت الحرف أو الحرفين فقلت : يا بعلب ، وباحضرم لم أر به بأسا ، لأن ذلك أدل على المحذوف من حذف الثاني بأسره .

وأجاب الأولون بأن اللبس يزول بلغة الانتظار ، فتمتيز هذه اللغة إذا خيف اللبس^(٣) ، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره (ويّه) ، ومنع العراء ترخيم المركب العدي إذا سمى ، وذهب إلى أن ما آخره (ويّه) لا يحذف منه في الترخيم إلا الهاء خاصة : ياسيبويّ - بإسكان الياء - على لغة من ينتظر ،

(١) ابن يعيش ٢٣/٢ .

(٢) أنظر حاشية الصان على الأشموني ١٧٨/٣ .

(٣) انظر الهمع ١٨٣/١ ، والأشموئي ١٧٩/٣ ، والتصريح ١٨٧/٢ .

— ٤٠ —

وياسيبوا على لغة من لا ينتظر ، لأن الياء تضم على هذه اللغة فتقلب ألفا
لمعركها وانفتاح ما قبلها (١)

وإذا وقفت على (ياءعل) ، و (ياسيب) قلت : ياءله ، وياسيبه
على لغة من ينوي المحذوف ، وإن شئت وقفت بإسكان الأخير دون اجتلاب
هاء السكت ، أما على لغة من لم ينو المحذوف فيحتم الوقف بالإسكان ، وإن
وقفت على (ياخسة) -- مرخم خمسة عشر -- قلت : ياخسة بالهاء على
الفتين ، وذهب الأخفش إلى رد المحذوف من المركب المرخم عند الوقف (٢) .

ترخيم المركب الإسنادي كالزجي :

وكما يرخم المركب المزجي بحذف عجزه يرخم المركب الإسنادي - على
اللغة القليلة التي حكاهما سيديويه - أيضا بحذف عجزه ، نحو ياتأبط ،
ويابرق في ترخيم (ياتأبط شرا) ، و (يابرق نحره) ، « والذي استظَّهر
في ترخيم للمركب الإسنادي ، إذا لم يُنَو المحذوف ، أنه إن كان الباقي جملة
كافي تأبط - فإن فاعله مستتر فيه - قدّر الضم في آخره ، وإلا - كافي قام
من (قام زيد) - ضم آخره لفظا ، لأنه كالمستقل ، والفعل الخالي من الضمير
إذا سمي به يعرب لفظا ، فإذا نودي ضم لفظا (٣) . »

متى يحذف للترخيم كلمة وحرف ؟

إذا سمي بـ « ائنا عشر ، أو ائنا عشرة ، أو اثني عشر ، أو اثنتي عشرة »
رخم بحذف العجز مع الألف أو الياء قبله ، فيقال : يا إثن ، ويا إثنت ،

(١) انظر المراجع السابقه نفسها .

(٢) انظر حاشية الصبان ١٧٨/٣ ، وشرح الرصي ١٥٣/١

(٣) حاشية الصار ١٧٩/٣ .

- ٤١ -

كما يقال في ترخيمها لو لم تتركب ، فتحذف الألف والياء كما تحذفهما مع النون في (اثنان واثنتين) ، لأنهما مد زائد . الخ ، والعجز هنا بمنزلة النون من اثنين ، ولذلك لا يضافان وكانا معربين لعدم التركيب ، بخلاف (ثلاثة عشر) وبقية الأعداد المركبة ، ونظر فيه ابن الحاجب بأن عشر وعشرة اسمان برأسهما ، ولا يلزم من معاقبتهما النون حذف الألف والياء معهما كما تحذفان مع النون ^(١) .

لغتا الترخيم

للترخيم لغتان :

- ١ - لغة من ينوى المحذوف ، وتسمي - أيضاً - لغة من ينتظر .
- ٢ - لغة من لا ينوى المحذوف ، وتسمي - أيضاً - لغة من لا ينتظر ، أو لغة التمام .

١ - لغة من ينوى المحذوف

هي الأكثر في لسان العرب ، وهي أن ينوى للمتكلم المحذوف للتخيم ، فيعتبره في حكم الثابت ، فيبقي الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه من حركة أو سكون فيقول في جمفر : يا جعفر بفتح الفاء ، وفي حارث : يا حار بكسر الراء ، وفي منصور . يا منصور بضم الصاد ، وفي هرقل : يا هرقل بسكون القاف (وعند الفراء ياهر بفتح الراء) ، ويقول في

(١) انظر الأشموني ١٧٩/٣ ، وحاشية الخضري على ابن عقيل ٨٥/٢ .

(ثمود، وعمود، وبنون، وعلاوة، وكروان) أعلاماً: يأمؤ، ياعمو، يابنؤ، ياعلاؤ بفتح الواو في الأخير ومثله ما بعده: ياكرو، أي بإبقاء الواو على صورتها ساكنة في الثلاثة الأولى، مفتوحة في الأخيرين دون إبدال، لأنها في الجميع ليست طرفاً في التقدير وهي ساكنة في الثلاثة الأولى، وإثر ساكن في الرابع، وبعدها ساكن مقدر في الخامس، وشرط قلب الواو ألفاً حيث تحركت وانفتح ما قبلها ألا يسكون بعدها ساكن.

ويقال في ترخيم «لات»، و«ذات» مسمى بهما: يبالا، وياذا، وفي ترخيم سَفْيِيرَج - مصغر سفرجل - مسمي به: ياسفِيرَج - بكسر الراء.

ويستثنى من إبقاء الحرف الذي صار آخر الكلمة على حاله شيئان:

(١) ما حذف لأجل واو الجمع أو يائه، كما لو سمي بنحو (قاضون، ومصطفون، وقاضين، ومصطفين) من جموع معتل اللام، فإنه يقال في ترخيم ما ذكر: ياقاضي، ويامصطفي، برد الياء والألف، ذلك لأن الياء والألف حذفنا للملاقة واو الجمع ويائه، فلما حذف واو الجمع وياءه في الترخيم زال - بحذفهما - سبب حذف الياء والألف، وهذا مذهب الأكثرين، وعليه مشى ابن مالك في الكافية الشافية وشرحها كما في الأشموني^(١)، لكنه اختار في التسهيل^(٢) عدم الرد، فيقال: ياقاض ويامصطف بضم الضاد في ترخيم قاضون وبكسرها في ترخيم «قاضين»، وفتح الغاء.

(١) ١٨٠/٣

(٢) ص ١٨٩

— ٤٣ —

وحجة الأكتيرين في الرد القياس على رد ما حذف لغون التوكيد الخفيفة
عند ذهابها في الوقف ، وعلى رد ما حذف للإضافة عند حذف المضاف إليه

وحجة ابن مالك في عدم الرد أن واو الجمع وياءه - وإن حذفنا في اللفظ
- منويتان في التقدير ، فهما كالثابتين ، فكأن سبب الحذف ثابت تقديراً
كما أنه إذا ردت الياء والألف يلزم رد كل مغير بسبب إزالة الترقيم ما كان
يستحقه (١) .

(ب) ما كان مدغماً في المحذوف وهو بعد مدة ، فإنه إن كان له حركة في
الأصل (قبل الإدغام) ردت إليه ، نحو مُضَارٌّ ، ومُحَاجٌّ (علمين) ، فيقال
في ترخيمهما : يامُضَارٌّ ، ومُحَاجٌّ بكسر الراء والجيم إن كانا اسمي فاعل ،
وبفتحهما إن كانا اسمي مفعول ، وكذلك خويص (بتشديد الصاد) مصدر
خاص إذا سمي به فإنه إذا رخم قيل : ياخويص بكسر الصاد ، ونحو
تَحَاجٌّ (علما) يقال فيه : ياتحاج بضم الجيم لأن أصله تَحَاجُّج .

وإن كان أصل السكون ، نحو اسْحَارٌّ بفتح الهذزة وكسرها والسكسر
أكثر وهو نبت ووزنه (افعال) بمثلين أولهما ساكن أصل السكون ، فإذا
سمي به ورخم على هذه اللغة فقد اختلف فيه على ثلاثة آراء :

الأول - وهو منقول عن سيبويه - أنه يحرك بالفتح إتباعاً لحركة ما قبله

(١) ولا خلاف في رد الياء والألف على اللغة الثابتة ، لكن يلزم التباس
الجمع بالمفرد ، فقباس ما ذكر في شروط الترقيم من مراعاة عدم اللبس امتناع
الترقيم هنا إلا على اللغة الأولى بلا رد .

— ٤٤ —

والساكن حاجز غير حصين ، فيقال : يا إسحارُ بفتح الراء ، لأنه بعد حذف الحرف الأخير لترخيم التقي ساكنان : الراء التي صارت آخرها والألف قبلها ، فحركت الراء بالفتح لإتباعا لحركة الحاء وهي أقرب الحركات إليه .

الثاني : ونقله ابن عصفور عن الفراء وهو مذهب الزجاج أيضاً - أنه يحرك بالسكسر على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين .

الثالث : - وهو منقول عن الفراء أيضاً - أنه يحذف كالأخير مع كل ساكن يبقى بعد الآخر حتى ينتهي إلى متحرك ، فعلى هذا يقال : يا إسح .

فلو لم يسكن قبل المدغم مدة مثل (مجر) بتشديد الراء مسمي به (حذفت الراء الأخيرة لترخيم ، وأبقيت الراء الأولى ساكنة عند الجمهور ، ومحركة بالسكسر عند الفراء لأنه لا يري سكون الحرف الأخير في الترخيم^(١) .

٢ - لغة من لا ينوي المحذوف

وتسمي لغة من لا ينتظر ، كما تسمي لغة التمام ، وهي أن لا تنوي المحذوف لترخيم وتجعل الباقي بعد الحذف اسماً برأسه ، وتعتبر الحرف الذي صار آخر الكلمة كأنه آخر الاسم في أصل الوضع من غير حذف ، فلا يبقى على حاله بل يضم ، فتقول : يا جعُف ، ويا حار ، ويا هرقُ بالضم فيهن ، وتقول يا منهُنُ بضمه حادثة للبناء غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم ، ومن ذهب إلى هذا صاحب التصريح مستدلاً على حدوث الضمة في الترخيم بأن

(١) انظر الرضي ، والأسموني بحاشية الصبان ٣/١٨٠ ، والهمع ١/١٨٤ .

هذه الضمة يجوز إتباعها وضمه ما قبل الترخيم على هذا الحرف لا يجوز إتباعها (١).

ويرى الأشموني أنه مبني على ضم مقدر - وهو الأقرب عند الصبان - لأن تقدير ضمة أسهل من تكلف ذهاب الضمة الأصلية وحدث ضمة أخرى للبناء . قال الصبان في حاشيته على الأشموني ١٨١/٣ : « وما استبدل به صاحب التصريح لا ينهض ، لجواز أن يكون رفع التابع إتباعاً للضمة المقدرة كما في (ياسيبويه العالم) برفع (العالم) ، لا للضمة المملووظ بها . »

وهكذا تعد الأسماء المرخمة على هذه اللغة كما لو كانت أسماء تامة لم يحذف منها شيء ، وحينئذ تعامل الحرف الذي صار آخرها بما يستحقه الآخر من صحة أو إعلال ، ومن حركة مقدرة أو ظاهرة ، فتقول في ترخيم (عمود) و (بنون) علماً : يأنى ، ويأبى ، بقلب الواو ياء لتطرفها إثر ضمة ، وإلا لزم عدم النظير ببقاء الواو متطرفة بعد ضم ، إذ ليس في العربية اسم معرب (٢) آخره أو لازمة قبلها ضمة إلا ويجب قلب الواو ياء والضمة كسرة (٣) ، وذلك لمزيد النقل بخلاف الياء التي قبلها كسرة ، وخرج بالاسم الفعل نحو (يدهو) و (يعزو) ، وبالمعرب المبني نحو (هو) و (ذو) الطائفة ، وبالزوم نحو (هنا أبوك) ، وبسبق الضم نحو (دلو ، وغزو) وتقول في ترخيم (صميان) (٤) و (كروان) علمين : ياصمًا ، ويأكرًا بقلب كل من الياء

(١) التصريح ١٨٨/٢

(٢) الاعراب هنا بحسب الأصل ، أو أن ما نحدث بناؤه فلو في حكم المعرب

(٣) كما فعلوا في نحو أدل (جمع دلو) والنفازي (مصدر نفازي) .

(٤) الصميان في الأصل : القلب والونب والسرعه ، ورحل صمبان : شجاع

صناديق الحملية .

- ٤٦ -

والواو ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، وتقول في ترخيم (سِقَايَة) ،
(وَعِلَاوَة) : يَاسِقَاءُ ، وَيَاعِلَاءُ ، بِقَابِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ هَمْزَتَيْنِ لَتَطْرَفُهُمَا لِأَثْرِ
أَلْفِ زَائِدَةٍ ، وَتَقُولُ فِي تَرْخِيمِ (نَاجِيَّة) - عِنْدَ وَجُودِ الْقَرِينَةِ الرَّافِعَةِ
لِلْبَسِ (١) : يَا نَاجِي بِإِسْكَانِ الْيَاءِ وَجَعَلَ الضَّمَّةَ مَقْدَرَةً عَلَيْهَا كَمَا فِي نَحْوِ
(يَا قَاضِي) .

وكما جاز أن يقال : يَا حَارِثُ بْنُ سَعِيدٍ ، يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ هُنَا : يَا حَارِثُ
بِنِ سَعِيدٍ بضم الراء وفتحها .

كما يرد المحذوف على هذه اللغة عند زوال سبب حذفه ، فيقال في ترخيم :
مِصْطَفَوْنَ ، وَقَاضُونَ ، وَمِصْطَفِيْنَ وَقَاضِينَ (أعلاماً) يَا مِصْطَفِيْ ،
وَيَا قَاضِي عِنْدَ أَمْنِ الْبَسِ بِلا خِلاَفِ

ويقال في ترخيم (سُفَيْرُج) هن الأخفش (يا سفيرُج) برد اللام
التي حذفت لأجل التصغير ، لأن حذفها كان بسبب عدم تأني صيغة التصغير
مع بقاءها وبقاء الجيم ، فلما حذفت الجيم للترخيم ردت اللام لتأني
الصيغة معها حينئذ ، أما الأكثرون فيرخمون على هذه اللغة بضم الراء
وحذف الجيم وإبقاء اللام محذوفة ، فيقولون (يا سُفَيْرُ) لأنهم يرون
أن التسمية بالمصفر أبعدته عن أصله المكسبر ، فلا اعتداد بوجود لام
أصلاً .

ويقال في ترخيم (ذات) : يَا ذَوَا بَرْدِ الْلامِ الْمَحذُوفَةِ وَقَلْبِهَا أَلْفَا

(١) لأن ما فيه تاء فارقة لا يجوز ترخيمه على هذه اللغة إلا عند وجود
القرينة الدافعة للبس بينه وبين المذكر ، وسيأتى تفصيل ذلك .

— ٤٧ —

ولرجاع العين إلى أصلها وهو الواو ، إذ أصلها (ذَوَوٌ) أو (ذَوَوِيٌّ) على
 الخلاف هل اللام واو أو ياء ، حذفت اللام و عوض عنها تاء التأنيث كما
 قيل في بنت وأخت^(١) ، ثم قلبت الواو- التي هي عين الكلمة - ألفاً
 لتحركها وانفتاح ما قبلها .

ويقال في (يا شاة) : يا شاهُ برد الهاء التي هي لام الكلمة بعد حذف
 تاء التأنيث ، لتلا يبقى الاسم على حرفين الثاني منهما حرف مد وهو ملا
 نظير له^(٢) .

وإن بقي المرخم ثنائياً ذالين ضعُف إن لم يعلم له ثالث يرد إليه ، مثل
 (لات) إذا رخمته حذفت التاء وضعُفت الألف ، فحركت الثانية فانقلبت
 همزة فقييل : يالاءُ .

اللغة الأولى أجد قياسا واستعمالا

اللغة الأولى - وهي لغة من ينوي المحذوف - أكثر اللغتين استعمالاً ،
 وأقربهما قياساً ، فأكثر ما ورد عن العرب مرخماً جاء عليها ، ومن ذلك
 قول زهير :

(١) في حاشية الصبان ١٨٢/٣ : « فان قبل : لو كانت التاء عوضاً عن اللام
 ما جمع بينهما في التثنية والجمع ، حيث قبل : ذواتا وذوات فلت : لانسلم الجمع
 فيهما ، بل التاء في التثنية لمحض التأنيث كالتاء في كل متنى مؤنث ، والتاء في الجمع
 هي التاء المزيدة مع الألف في جمع المؤنث ء واللام باقية على حذفها فلا جمع » .
 (٢) وانظر ابن يعين ٢٠/٢

-- ٤٨ --

يا حارِلاً أَرَمَيْنَ منسكُمُ بدهيةٍ
لم يلقها سُوقةٌ قبلي ولا ملكٌ (١)

وقول النابغة :

فصالحونا جميعا إنْ بَدالكمُ ولا تقولوا لنا أمثالها عامٍ (٢)

والشواهد على ذلك كثيرة .

أما بالنسبة للقياس فمن المعلوم أن المحذوف لعلة موجبة قياسية كما
في (عصاً وقايض) في حكم الثابت ، فلذا بقي ما قبل المحذوف على حركته ،
وأن المحذوف لغير هذه العلة ليس كذلك ، فلذا صار ما قبل المحذوف في نحو
(غد ويد ودم) محلاً للإعراب .

لكن لما كان الترخيم لعلة قياسية ، طردة قريبة من الإيجاب ، لطلبهم
التخفيف في النداء بأقصى ما يمكن ، حتى فعلوا بالمضاف إلى ياء المتكلم
الذي فيه أدنى ثقل لكونه في صورة المنقوص ما علمت ، وفي نحو (يا زيد
بن عمرو) ما هو المشهور من جواز الفتح مع الضم ، قصداً للتخفيف ، ولما
قدمناه من أن النداء مع كثرته في الكلام ليس مقصوداً بالذات ، بل هو

(١) من شواهد ابن بعيش ٢٢/٢ ، والهمسح ١٦٤/١ ، وانظر فيه الدرر
١٦٠/١ ، وامالى ابن الشجرى ٨٠/٢ ، وديوان زهير ص ١٨٠ ، وأصل يا حار :
يا حارث .

(٢) من شواهد سيبويه بولاق ٣٣٥/١ ، ببروب ٣٩٢/١ ، وانظر شرح أبيات
سيبويه ٢٠١/٢ ، وأصل عام : نا عامر .

— ٤٩ —

لتنبيهه المخاطب ليصغي إلى ما يجيء بعده من الكلام المنادى له ، صار حذف الترخيم مطردا كالواجب ، فعمول المرخم - في الأغلب معاملة نحو (عصا وقايس) مما الحذف فيه مطرد واجب^(١) أما اللغة الثانية فهي قليلة في الاستعمال ، بهيدة عن القياس ، ومما جاء عليها قول عنتره :
يدعون عنتره والرماح كأنها أشطان يثر في لسانِ الأدم^(٢)

متى تتعين اللغة الأولى ؟

تتعين اللغة الأولى في ثلاثة مواضع :

الأول : ما فيه تاء التأنيث فارقة ، لافرق في ذلك بين العلم والصفة فإذا أردت أن ترخم مسلة وقائمة وحادثة وحفصة قلت : يا مُسلم ، ويا قائم ، ويا حارث ، ويا حفص ، بالفتح فيمن على لغة الانتظار ، لئلا يلتبس بنداء المذكر غير للرخم لو رخم على لغة التمام .

وقال جماعة من النحاة إن هذا اللبس إنما يقع في الصفة لا في العلم ، ووجهه أن اشتهار للمسمى بعلمه مما يزيل اللبس في الغالب ، مستدلين بعبارة سيديويه :

« واعلم أنه لا يجوز أن تحذف الهاء وتجعل البقية بمنزلة اسم ليست فيه

(١) شرح الكافية للرضي ١٥٣/١ بتصريف ، وانظر الأشموني ١٨٣/٣ ،

والنسهيل ص ١٨٩ .

(٢) البيت من شواهد سيديويه في الكتاب بولاق ٣٢٢/١ ، بيروت ٣٨٩/١ ،

واللهمع ١٨٣/١ ، وانظر الدرر ١٦٠/١ . وسيديويه يجوز أن يكون « عنتر » ليس

مرخما لأن أناسا من العرب يسمونه عنترا بدون تاء وانظروا الكتاب بولاق ٣٣٣/١ .

(٥ - الترخيم)

— ٥٠ —

الهاء إذا لم يسكن اسماً خاصاً غالباً ، من قبل أنهم لو نعمـ لو ذلك التباس
للؤنث بالمذكر ، وذلك أنه لا يجوز أن تقول المرأة (يا خبيثُ أقبلي) ،
وإنما جاز في الغالب لأنك لا تذكر مؤنثاً ، ولا تؤنث مذكراً ، (١) .

الثاني : ما فيه علامتا تثنية أو جمع نحو (زيدانِ ، وزيدينِ) ،
فتقول في ترخيمهما : يا زيدَ ، ويازيدَ ، بفتح الدال في الأول وكسرها
في الثاني ، ولا تجوز اللفظة الثانية خلافاً لابن مالك ، لئلا يلتبساً بالمفرد غير
المرخم ، وأما نحو (زيدون) مسمى به فقد مرّ أنه لا يرخم على أي لغة
من اللغتين .

نعم إذا قامت قرينة مانعة من الابس جاز الترخيم في الموضوعين على اللغة
الثانية - وإن كان وجود مثل هذه القرينة بعيداً - فللدار في الموضوعين على أمن
الابس ، وقد قال الرضي : « الحق أن كل موضع قامت فيه قرينة تزيل الابس
جاز للترخيم ، على نية الضم كان أو لا ، وإلا فلا » (٢) .

الثالث : ما يلزم بتقدير تمامه عدم النظير ، كطيلسان (٣) - في لغة من كسر
اللام - مسمى به ، فتقول : يا طيلس بالفتح ، ولا يجوز الضم ، لأنه ليس في
العربية (فَيَعْمَل) بكسر العين في الصحيح العين (٤) إلا نادراً ، من نحو :

(١) الكتاب ٣٣٤/١

(٢) شرح الكافية للرضي ١٥٣/١ ننصرف يسبر .

(٣) الطيلس والطيلسان : ضرب من لأكسية ، وهو فارسي معرب .

(٤) أما في المعتل العين فكثير مثل : سيد ، وهين ، وميت

صَيِّقِلِ اسْمَ امْرَأَةٍ ، وقراءة شعبية عن عاصم^(١) (وأخذنا الذين ظلموا
بعذاب بيئس^(٢)) ، بياء ساكنة قبل همزة مكسورة . قال أبو حيان :
هذا مذهب الأخفش ، وأما سائر النحويين كالسيرافي وغيره ، فإنهم
أجازوا فيه التمام ، ولم يعتبروا ما يؤول إليه الاسم بعد الترقيم من ذلك ،
لأن الأوزان إنما يعتبر فيها الأصل ، لا ما صارت إليه بعد الحذف^(٣) .

ومما يلزم بتقدير تمامه عدم النظير - أيضا - نحو : حُبْلِيَّاتٍ ، وَحُبْلُورِيٍّ ،
وَحَمْرَاوِيٍّ ، مسمى بها ، فلو رخت على لفظة التمام لقليل : يا حُبْلِيَّ
(في حُبْلِيَّاتٍ وَحُبْلُورِيٍّ بقلب الياء والواو ألفين - بعد حذف زيادتي
جمع المؤنث وزيادتي النسب - لتحركهما وانفتاح ما قبلهما) ، ويا حمراره
(في حمرارويٍّ بقلب الواو همزة لتطرفها - بعد حذف علامة النسب - إثر
ألف زائدة ، ويلزم عليه كون ألف فُعْلَى وهمزة فعلاً مبدلتين ، وهذا
لأن نظير له ، لأنهما لا يكونان إلا للتأنيث ، وللتأنيث لا يكون مبدلاً^(٤) .

متى تتعين اللغة الثانية ؟

ذكر السيوطي في الهمع ١٨٥/١ أن اللغة الثانية تتعين فيما إذا كان قبل
الآخر ساكن كهرقل ، فرارا من وجود اسم متمسك ساكن الآخر ،

(١) كما في حاشية الصبان ١٨٣/٣ نفلا عن القارضي ، وفي المحتسب ٢٦٥/١
أيها قراءة ابن عباس وعاصم بخلاف ، وقال ابن جنى : وأما ببئس على فيعمل
ففيه النظر ، وذلك أن هذا البناء مما بحنص به ما كان معتل العين كسيد وهين
ولين ، ولم يجيء في الصحيح ، وكأنه إنما جاء في الهمزة لمشابهتها حرفي العلة ،
والشبهه بيها وبينهما من وجوه كثيرة . ١٠ هـ
(٢) من الآية ١٦٥ الأعراف
(٣) الهمع ١٨٤/١
(٤) انظر حاشية الصبان على الأشموني ١٨٣/٣ ، والمقتضب ٤/٤ ،
والمرضي ١٥٥/١

-- ٥٢ --

ويبدو أن ما ذكره ابن الأنباري في الإنصاف^(١) من أن مذهب الكوفيين فيما كان كذلك حذف الرابع والساكن قبله إنما هو مذهب الفراء - كما تقدم - أما غيره من الكوفيين فيمكنهم حذف الرابع وضم الساكن على لغة التمام كما ذكر السيوطي .

تبييه :

نداء ماختم بالتاء مرخماً أكثر من ندائه تاماً من غير ترخيم ،
ويشاركه في ذلك من غير ذى التاء - - مما ورد - ثلاثة أهلام : حارث ،
وعامر ، ومالك .

وصف المرخم

أجاز الجمهور وصف للمرخم ، ومنه قول الشاعر :

أحار بن بدر قد وليت البيت^(٢) .

ومنه السيرافي والفراء واستقبحه ابن السراج ، وكانهم رأوا أن
الكلمة إذا رخت بحذف شيء من جواهرها لايزاد عليها شيء آخر من
الخارج ، وهم يعربون (ابن بدر) بدلا لاصفة ، إذ الصفة من تمام للوصف
لكونها دالة على معنى فيه ، فالإتيان بها فيه إطالة تنافي الحذف ، بخلاف
سائر التواضع ، وما أظن أن التعليل مقنع وكاف لرد ما أجازته الجمهور ،

(١) ٣٦١/١

(٢) مر ص ٢٩

— ٥٣ —

أو أن مجرد إعراب التابع بدلا أو غيره، يرفع ما ظاهره التناقض بين الحذف والإطالة بذكر التابع .

والذي أراه أن يقصر الجواز على مثل هذا التركيب من كل ما كان فيه المبادئ مفردا علما موصوفا بابين مضافاً إلى علم متصلآ به ، لسكونته في استعمال العرب ، وتخفيفهم له في غير الترخيم بجواز الفتح والضم فيه ، ولوروده كالبيت السابق ، وكقوله :

فقلتم : تعال يا يزي بن محزم فقلت لكم إن حليف صداه (١)

وعلى لغة التمام يجوز في تابعه مراعاة اللفظ ، وأما على الانتظار فقليل : لا يرفع إذ لا ضم في اللفظ ، وقيل : يجوز رفعه لأن الحرف الذي خفه الضم في حكم الثابت (٢) .

(١) البيت من شواهد سنويه بولاق ٣٣٥/١ ، بيروت ٣٩٢/١ ، والرضي ١٥١/١ ، وانظر فيه أمالي ابن السجري ٨٢/٢ ، والخزانة ٣٩٦/١
(٢) أنظر الرضي ١٥١/١ ، والصنابغ ١٨٣/٣ ، والخضري ٨٦/٢

ب - ترخيم الضرورة

قد يضطر الشاعر إلى حذف آخر الكلمة غير للنداء ، فيسمى هذا الحذف (ترخيم الضرورة) ، وقد شرط النحاة لهذا النوع من الترخيم شرطين :

الأول : أن يكون الاسم المحذوف آخره لضرورة الشعر صالحا للنداء ، نحو قول امرئ القيس :

لِنَسْعَمَ الْفَقَى تَعَشُّوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ

طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَأَخْصَرَ^(١)

أراد : طريف بن مالك ، ولكنّه اضطر إلى ترخيم « مالك » من غير أن يكون مضافاً ، والذي سهل هذا صلاحية الاسم للنداء .

فإذا كان الاسم غير صالح للنداء نحو (الغلام) ، و (الحمام) من كل ما فيه (أل) ، لا يسمى حذف آخره للضرورة ترخيماً ، ولا ينحصر لأحكام الترخيم السابقة ، ولا يأتي على لغة من لغت الترخيم ، بل يأتي على حسب ما تقتضيه الضرورة الشعرية ، ومن ذلك قول العجاج :

(١) البيت من شواهد سيبويه بولاق ٣٣٦/١ ، بيروت ٣٩٣/١ ، والأشمونى ١٨٤/٣ ، والهمع ١٨١/١ ، وانظر فيه الدرر ١٥٧/١ ، وديوان الشاعر ص ١٤٢ ، والخصر : سدة البرد .

ورب هذا البلد المحرم والقاطنات البيت غير الريم
أَوْ أَلْفَا مَكَّةَ مِنْ وَرُقِ الْحَمِيمِ^(١)

فالشاعر أراد: من ورُق الحمام، فاقطع بعض المضاف إليه للضرورة
قيل: حذف الألف والميم الأخيرة لاعلى وجه الترخيم لعدم صلاحية الكلمة
للنداء، ثم كسر الميم الأولى للقافية والياء إشباع، وقيل: حذف الميم الثانية
وقلب الألف ياء بعد كسر الميم الأولى. قالوا: وهذا الذي فعله الشاعر في
غاية الشذوذ^(٢).

الثاني: أن يكون الاسم الذي وقع فيه الحذف إما زائدا على ثلاثة
أحرف كالك في بيت امرئ القيس السابق، أو بتاء التأنيث، ومما رخم
ضرورة بحذف التاء قول ذى الرمة:

دِيَارَ مَيَّةَ إِذْ مَيَّ تَسَاعِفُنَا وَلَا يَرَى مَشَاهِدًا عَجْمًا وَلَا هَرَبًا^(٣)

أراد: إِذْ مَيَّةً، وقيل: إنه كان يسميها مرة مية ومرة مئ. ذكر
ذلك سيبويه نقلا عن يونس.

(١) من شواهد سيبويه في الكتاب ٨/١، ٥٦ وابن عيش ٧٤/٦، والأشموني
٢٩٩/١، ١٨٣/٣، والمنصريح ١٨٩/٢، والهمع ١٨١/١، وابن عقيل ١١٦/٣،
والانصاف ٥١٩ وانظر الدرر ١٥٧/١، ٢١٨/٢، والدبوان ص ٥٩
(٢) انظر التصريح ١٨٩/٢، والصان ١٨٣/٣.
(٣) من شواهد سيبويه بولاق ١٤١/١، ٣٣٣، بيروت ١٦٧/١، ٣٨٩،
والهمع ١٦٨/١ وانظر الخزانة ٣٧٨/١، وأمالى ابن الشجري ٩٠/٢ * والدرر
١٤٥/١

— ٥٦ —

وقال بعضهم : يشترط أن يكون الاسم المحذوف منه علما لأنه المسموع ،
ولاشاهد في غيره ، ورد بقول الشاعر :

ليس حي على المنون بخالٍ^(١)

أى : بخالد

مجيبته على لغتى الترخيم

أجمع النحاة على جواز مجيء ترخيم الضرورة على اللغة الثانية من لغتي
ترخيم المنادى ، وهي لغة التمام ، وبما جاء على هذه اللغة قول امرئ القيس
السابق : طريف بن مال ، أراد ابن مالك فحذف الكاف وجعل ما بقى من
الاسم بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء ولهذا نونه .

وأما على اللغة الأولى فأجازته سيبويه ومنعه المبرد ، ودليل سيبويه
ومن وافقه القياس على النداء ، والسماح ومنه قول جرير :

الأاضحتُ حبا لكمِ رَمَامَا وَأَضَحْتُ مِنْكَ شَاسِعَةً أَمَامَا^(٢)

(١) لم يعرف قائله ، وهو من شواهد الأشموني ١٨٤/٣ ، والهمع ١٨١/١ ،
وانظر فيه الدرر ١٥٧/١

(٢) من شواهد سيبويه بولاق ٣٤٣/١ ، ببيروت ٤٠٣ ، والأشموني ١٨٤/٣ ،
والنصريح ١٩٠/٢ ، وانظر فيه الخزائن ٣٨٩/١ ، والأمالى الشجرية ١٢٦/١ ،
٧٩/٢ ، ٩١

ورواية المبرد للمعجز :

وما عهدى كهديك يا أمّاماً

فعلى الرواية الأدلى يكون الشاعر قد رخم (أمّامة) وهو غير منادى على لغة من ينتظر للضرورة ، وعلى رواية المبرد يكون الترخيم للنداء . قال ابن مالك فى شرح الكافية : والإنصاف يقتضى تقرير الروایتين ، ولا تدفع إحداهما بالأخرى (١) .

ويشهد لسبويه - أيضاً - قول أوس التميمي :

إن ابن حارث إن أشتق لرؤيتي
أو أمتدحه فإنّ الناس قد علموا (٢)

وقول ابن أحرر :

أبو حنّش يُورُّفنا وطلّق وعَمَّارَ وآوَنَةَ أَنمَالاً (٣)

(١) انظر الأشموني ١٨٤/٣ ، والتصريح ١٩٠/٢

(٢) من شواهد سبويه بولاق ٣٤٣/١ ، بيروت ٤٠٢/١ ، والأشموني ١٨٤/٣ ، والإنصاف ٣٥٤/١ ، وانظر فيه أمالي ابن السجري ١٢٦/١ ، ٩٢/٢ ، ومفعول علموا محذوف ، أى : قد علموا ذلك منى .

(٣) البيت من شواهد سبويه بولاق ٣٤٣/١ ، بيروت ٤٠١/١ ، والإنصاف ٣٥٤/١ ، وانظر فيه أمالي ابن السجري ١٢٦/١ ، والخصائص ٣٧٨/٢ ، والعبنى هامش الخزانة بولاق ٤٢١/٢ ، وشرح أبيات سبويه ٣٣٤/٢ .

فأوس أراد : ابن حارثة ، فاضطر إلى ترخيمه وهو غير منادى ، وتركه على لفظه على لغة من ينتظر ، ومثله ابن أحر الذي أراد : أمثلة ، فاضطر إلى ترخيمه في غير النداء على لغة من ينتظر ، « وزعم المبرد أنه ليس في العرب أمثلة ، وإنما هو أمثال ، ونصبه على تقدير : يُذكرني آونة أمثالا (١) وقيل : نصبه لأنه عطفة على الياء والنون في « يؤرقني » ، كأنه قال : يؤرقني وأمثالا (٢)»

فإن قيل : ما الفرق بين ترخيم الضرورة وحذف الضرورة ، وكلاهما حذف للضرورة الشعرية ؟

فالجواب - على ما أرى - أن ترخيم الضرورة يجوز لنا أن نستعمله في ما نشاء من شعر ، لموافقته القياس في حدود ما سبق من شروط وقواعد . أما حذف الضرورة فهو مخالف للقياس ، وغير خاضع لقواعد ، وعلى الرغم من كثرته وشيوعه في الشعر العربي ، فإنني أرى عدم اتباعه في أشعارنا لما تخالفه القياس فحسب ، بل ولما يؤدي إليه - في كثير من الأحيان - من غموض في المعنى وتكلف في التقدير ، ولا أدل على ذلك من قول الشاعر :

نادَوْهمُ : أن الجُمُـوا ، ألا تـا قالوا جميعا كأنهم : أأفا

(١) لعله يريد أن الفاعل ضمير الخيال المذكور في البيت قبله ، وهو :

وأية لبلة تاتيك سهوا فتصبح لا ترى منهم حسالا

ويجوز أن يكون التقدير : وأونه أتذكر أمثالا .

(٢) الانصاف ٣٥٥/١

— ٥٩ —

قالوا العلماء إن هذا الراجز أراد في الشطر الأول : ألا تركبون ، وفي
الشطر الثاني :

ألا فاركبوا !!

وقول الآخر :

بأخير خيرات وإن شراً فإلا أريد الشر إلا أن تنا

قالوا : التقديز : وإن شراً فشر ، ولا أريد الشر إلا أن تشاء !!

ومن ذلك أيضاً قول الوليد بن عقبة :

قلت لها : قفي ، فقالت : قاف لا نحسبينا قد نسينا الإيجاف

قالوا : المراد . قد وقفت !!^(١)

(١) وانظر سيبويه ٦١/٢ ، وشرح شواهد الشافية ٢٦٢ - ٢٤٢ ، وهامش
ابن عقبل للشيخ محمد محبى الدين ١٥٩/١ - ١٦٠ ، ٢٩٥/٣ - ٢٩٦ .

ج - تصغير الترخيم

تعريفه :

هو تصغير الاسم بعد تجريده من الزوائد الصالحة للبغاء في تصغير غير الترخيم ، كقولنا في مِعْطَف : عَطَيْف ، وفي أَزْهَر : زُهَيْر ، وفي مَنْطِق : طَلَيْق ، وفي مَسْتَخْرَج : خُرَيْج ، وفي زَهْرَان : زَعْفِير ، وفي عَصْفُور : عَصَيْفِر ، وفي خَيْرَبُون : حَزَبِين .

ونقول في تصغير هذه الكلمات دون ترخيم : مِعْطَف ، أَزْهَر ، مَطَيْلِق ، مَخْبِرَج ، زَعْفِيرَان ، عَصَيْفِير ، حَزَبِين .

وسمى هذا النوع من التصغير بتصغير الترخيم لما فيه من الحذف المفضى إلى الترقيق والتلين .

شروطه :

من التعريف المذكور ندرك أن لهذا النوع من التصغير شرطين :
الأول : أن يكون المراد تصغيره مزيداً ، وسواءً أكانت زيادته للإلحاق أم كانت لغیره ، فأما ما كانت زيادته لغیر الإلحاق فكألامثلة السابقة ، وأما ما كانت زيادته للإلحاق فنحو : ضَفْنَد (الضخم الأحق) ، وخَفِيد (ذكر النعام السريع) ، وهما ملحقان بسفرجل ، فيصفران تصغير ترخيم على ضَفِيد ، وخَفِيد ، وغير ترخيم على ضَفِيد ، وخَفِيد (١) .

(١) انظر الكتاب لسبويه ١٣٤/٢ .

— ٦١ —

الثاني : أن تكون الزيادة الصالحة للبقاء في تصغير غير الترخيم، كما رأيت في الأمثلة للمتقدمة .

وعلى هذا لا يصغر تصغير ترخيم ما كان مجردا ، نحو نهر ، وجعفر ، وسفرجل ، لعدم وجود زيادة فيه .

وكذا لا يصغر تصغير ترخيم ما كانت فيه زيادة ليست صالحة للبقاء في تصغير غير الترخيم ، نحو مُدَحَّرَج ، وَقَدَوَكْس (الأسد) ، إذ يصغر ان دون ترخيم بحذف الزائد من كل منهما ، وهو الليم في الأول والواو في الثاني، فيقال : دَحِيرَج ، وَقَدَيَسِكْس ، لأن بقاء الزائد مخل بصيغة التصغير^(١) .

وذهب بعضهم إلى أن تصغير الترخيم ، هو : حذف كل الزوائد مطلقا ، صالحة للبقاء أو غير صالحة وعلى رأى هؤلاء يختلط تصغير الترخيم بغيره من كل ما فيه زيادة لا تصلح للبقاء ، نحو : مدحرج ، وغضنفر ، ومحر نجم ، لأن تصغير الترخيم يوجب الحذف كما يوجب تصغير غير الترخيم، فنقول على التصغيرين : دَحِيرَج ، وَغُضَيْفَر ، وَحُرِّيَجِيم بدون فرق بينهما^(٢) ،

صيغته :

لهذا النوع من التصغير صيغتان فقط ، فَمَيْل لتصغير المزيد ذي الأصول الثلاثة ، وَفَيْمَل لتصغير المزيد ذي الأصول الأربعة .

(١) انظر الأشموني بحاسية الصبان ١٦٩/٤ ، والتصريح ٣٢٣/٢ .

(٢) التعريف بفن التصريف للأستاذ الدكتور عبد العظيم الشناوي ٣٢

والتعبان في نصريف الأسماء للأستاذ الدكتور أحمد حسن كحيل ٢١٦ .

— ٦٢ —

أما للزائد ذو الأصول الخمسة كالتَّبَعْرَى (الجل الضخم الشديد الوبس) فلا يصغر تصغير ترخيم، لأن زيادته لاتصلح للبقاء في غير الترخيم، إذ يصغر دون ترخيم على فعيعل، فيقال: قبيعت، بحذف الراء، والألف الزائدة لتكشير البناء

إلحاق التاء بالثلاثي المؤنث الخالي منها:

إذا كان المصغر تصغير الترخيم ثلاثي الأصول ومساها مؤنث خال من التاء، لحقته التاء، فنقول في تصغير سوداء، وحبلى، وسعاد: سَوَّيْدَةٌ، وَحَبِيلَةٌ، وَسَعِيدَةٌ.

إلا إذا صغرنحو: حائض، وطالق - من الأوصاف الخاصة بالمؤنث - فلا تلحقه التاء، لأنها في الأصل أوصاف لمذكر، إذ الأصل: شخص حائض وشخص طالق، فضعفت عن نحو سوداء وحبلى وسعاد في اقتضاء التاء، فروعى فيها الأصل، فيقال في تصغير الترخيم حَيَّيْضٌ وَطَلَّيْقٌ.

حذف أصل شبيهه بالزائد للترخيم:

قد يحذف لهذا النوع أصل يشبه الزائد، وذلك نحو «بُرِّيَّةٌ، وَسَمِيْعٌ» مصغرى إبراهيم وإسماعيل تصغير ترخيم، فحذفت الميم واللام وهما أصليان، لسكونهما يشبهان الزائدين^(١) قال الرضى في شرح الشافية ٢٨٣/١: وما قال

(١) فى كونهما من حروف الزيادة المجموعة فى قولهم «اليوم تنساه» كما سيذكر الرضى .

العرب في تصغير إبراهيم وإسماعيل - أعنى : برية وسميع - فلما أن يسكون من جعل الميم واللام زائدين (١) ، وإن لم يسكونا من الغوالب في الزيادة في الكلام العربية في مثل مواضعهما ، لسكنهم جعلوا حكم العجمية غير حكم العربية ، أو يكون حذف الحرف الأصلي شاذاً ، لأن تصغير الترخيم شاذ ، والأعجمي غريب شاذ في كلامهم ، فشبها الميم واللام الأصلية - لسكونهما من حروف « اليوم تساه » بحروف الزيادة ، وحذفوها حذفاً شاذاً ، لإتباع الشذوذ للشذوذ .

ومذهب سيويوه أن الهمزة في إبراهيم وإسماعيل زائدة ، بدليل سقوطها في تصغير الترخيم كما تقدم ، ولأن كلا منهما اسم أعجمي لا يعرف له اشتقاق فيقدر فيه زيادة الهمزة ، ومذهب للبرد أنها أصلية ، لأن بعدها أربعة أصول ولا تكون الهمزة زائدة أولاً في بنات الأربعة ، فهي كمزة إصطبل بزنة فمائل ، وقد حذف الميم واللام في الترخيم مع أصالتهما ، ولم يثبت باشتقاق غلبة زيادة الهمزة في مثله حتى يحمل عليه ما جهل اشتقاقه (٢) .

(١) وقد قطع الرضى بزيادة الميم واللام فيهما قبل هذا الموضع بقليل ، وجعل ما حكاه سيويوه عن العرب في نصعير الاسمين تصغير ترخم من قولهم : « برية وسميع » ، دليلاً على زيادة الميم واللام . انظر شرح الشافعية للرضى ٢٦٣/١ - ٢٦٤ ، وانظر الكتاب سيويوه ١٣٤/٢

(٢) ينبئ على الخلاف المذكور في الهمزة خلاف في نصعير الاسمين لعبر الترخيم ، وفي تكسيرهما ، فعند سيويوه يقال : تريهم وسميع ، وهو الصحيح الذي سمع عن العرب ، وفي التفسير براهيم وسماعيل ، وعند المبرد يقال : أنيريه وأسميع ، وأباريه وأساميع وحكى الكوفيون : براهيم وسماعل بعرباء وبراهمة وسماعلة ، والمهاء بدل من اللياء ، وقال بعضهم ! أباريه وأسامع ، وأحاز نعلب ، براه كما يقال في تصغيره نصعير الترخيم : برية والوجه أن جمعاً جمع سلامة لعدم الخلاف فيه فبقال : ابراهيمون وأسماعلون .
وانظر شرح الشافعية ٢٦٣/١ ، ٣٧٣/٢ ، والأسموني بالصبان ١٧٠/٤ ، والتصريح ٣٢٣/٢ .

— ٦٤ —

وعلى ذلك فُبرِّيهُ وَسُمِّيَعُ شاذان باتفاق سيبويه وللبرد . أما عند سيبويه فلحذف الميم واللام وهما أصلان ، وأما عند اللبرد فاحذف أصليين من كل منهما ، وهما الهمزة والميم من الأول ، والهمزة واللام من الثاني ، وقياس ترخيمهما ترخيم التصغير عند سيبويه : بُرِّيهُم وَسُمِّيَعِل .

والمقتضى القياس أن لا يصغرا تصغير ترخيم عند اللبرد لكونها عنده ذوى خمسة أصول .

هل يختص تصغير الترخيم بالأعلام؟

يرى الفراء وتعلم أنه خاص بالأعلام ، لأنها لشهرتها يدل ما بقى على ما حذف .

قال السيرافي : قال الفراء : العرب إنما تفعل ذلك - يعنى تصغير الترخيم - في الأعلام ، فلو صغرت فاطمة من فطمت المرأة صبيها ، أو حارثا من حرث يعرث ، لقالوا : فَوُيْطِمَةُ وَحُوَيْرِثٌ (١) .

ومذهب البصريين أنه يجوز في الأعلام وغيرها ، وهو الصحيح ، بدليل قول العرب : « تَجْرِي بَلْبِقٌ وَبِذَمٌ » (٢) ، و« بَلْبِقٌ تَصْغِيرُ أَبْلَقٍ » ، وقولهم : « عَرَفَ حَمِيقٌ جَمَلَهُ » (٣) ، و« حَمِيقٌ تَصْغِيرُ أَحْمَقٍ » ، وقولهم : جَاءَ بِأَمِّ

(١) هامش الكتاب ١٤٣/٢ .

(٢) بلبق : اسم فرس كان يسبق ، ومع ذلك يعاب . يضرب فى ذم المحسن . مجمع الأمثال للميداني ٤١٤/٢ رقم ٤٦٥٩ .

(٣) أى عرف هذا الفدر وان كان أحمق ، وبروى « عرف حميفا جملة » ، أى أن جملة عرفه فاجترأ عليه .

يضرب فى الإفراط فى مؤانسة الناس ، ويقال : معناه عرف قدره ، ويقال : يضرب لمن يستضعف اسانا ويولع به ، فلا يزال يؤذيه ويظلمه . مجمع الأمثال ١٢/٢ رقم ٢٤١٤ .

— ٦٥ —

الرَّبِّيُّ عَالِيٌّ أَرِيْقٌ (١) ، وأرْبِقُ تصغيرُ أَوْرُقٍ فقلبت الواو في التصغير همزة .

تصغير الترخيم قليل :

وتصغير الترخيم قليل في كلام العرب ، ويرى بعض العلماء أنه شاذ لما يؤدي إليه من إلباس ، فالأسماء : محمد ، ومحمود ، وأحمد ، وحامد ، وحماد ، وحمدان ، وحمدون ، يقال في تصغيرها : حميد . مع أن للتبادر من حميد كونه تصغير حمد وهو خلاف المراد وتبادر خلاف المراد إلباس .

لذا نرى عدم اللجوء إليه إلا عند قيام القرينة المانعة من تبادر خلاف المراد .

والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، والصلاة والسلام على خير خلق الله ومصطفاه ﷺ

(١) قال أبو عبيد : أم الربيق : الداهبه . وقال الأصمعي : تزعم العرب أنه من قول رجل رأى الغول على جمل أوريق . والجمل الأوريق مألونه لون الرماد ، أو هو الذي يضرب لونه إلى الخضرة .
انظر مجمع الأمثال ١/١٦٩ - المثل رقم ٨٨٨ .

(٥ - الترخيم)



Converted by Total Image Converter - (no stamps are applied by registered version)

المصادر والمراجع

- ١ - الإتيان في علوم القرآن لليوطي . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم
الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- ٢ - الاقتراح للسيوطي . تحقيق د . أحمد قاسم . مطبعة السعادة ١٣٩٦ هـ
- ٣ - أمالي ابن الشجري . حيدرآباد ١٣٤٩ هـ
- ٤ - الإنصاف في مسائل الخلاف ، لابن الأنباري . تحقيق الشيخ محمد
محيي الدين عبد الحميد . مطبعة السعادة ١٣٨٠ هـ
- ٥ - البرهان في علوم القرآن للزركشي . دار الفكر ببيروت .
- ٦ - التبيان في تصريف الأسماء للأستاذ الدكتور أحمد حسين كحيل .
السعادة ١٣٩٠ هـ
- ٧ - تسهيل الفوائد لابن مالك . تحقيق محمد كامل بركات . دارالكتاب
العربي ١٣٨٧ هـ .
- ٨ - التصريح بضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى . ط الحلبي
- ٩ - التعريف بفن التصريف للأستاذ الدكتور عبد العظيم الشناوى .
مطبعة السعادة ١٣٨٩ هـ
- ١٠ - التفسير الكبير المسمى بالبحر المحيط ، لأبي حيان . النصر
الحديثة بالرياض .
- ١١ - حاشية الخضرى على ابن عقيل ، ط الحلبي .

- ٦٨ -

- ١٢ - حاشية الصبان على الأشموني . ط الحلبي .
١٣ - حاشية يس على التصريح ط الحلبي .
١٤ - الخصاص لابن جنى . تحقيق الشيخ محمد علي النجار . دار الهدى
للطباعة والنشر ببيروت
١٥ - الدرر اللوامع للشيخ أحمد بن الامين الشنقيطي . الطبعة الثانية
بالأوفست ١٣٩٣ هـ .
١٦ - شرح أبيات سيبويه لابن السيراني . تحقيق د محمد علي الريح
هاشم . الأزهرية ودار الفكر ١٣٩٥ هـ .
١٧ - شرح أبيات سيبويه للأعلم بهامش الكتاب ط بولاق ، وبيروت .
١٨ - شرح الألفية لابن عقيل . تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد
- التجارية ١٣٨٦ هـ .
١٩ - شرح الألفية لأبي الحسن الأشموني ط الحلبي .
٢٠ - شرح الشافية للرضي . تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد
وزميليه . حجازي ١٣٥٦ هـ .
٢١ - شرح شواهد شروح الألفية للعيني بهامش الخزانة ط بولاق ١٢٩٩ هـ
٢٢ - شرح السكافية للرضي . دار إحياء التراث العربي ببيروت .
٢٣ - شرح للمفصل لابن يعيش ط المنيرية .
٢٤ - القاموس المحيط للفيروز أبادي دار الفكر ببيروت .
٢٥ - الكتاب لسبويه ط بولاق ، وبيروت .

— ٦٩ —

- ٢٦ - الكشاف للزخشرى دار الفكر ببيروت .
- ٢٧ - لسان العرب لابن منظور إعداد وتصنيف يوسف خياط ، ونديم مرعشلى بيروت .
- ٢٨ - المختص لابن جنى ، تحقيق الأستاذين على النجدي وعبد الفتاح شلبي . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر ١٣٨٩ هـ .
- ٢٩ - معجم شواهد العربية ، للأستاذ عبد السلام هارون الطيمية الأولى ١٣٩٢
- ٣٠ - المقنضب للمبرد تحقيق الأستاذ الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر ١٣٩٩ هـ .
- ٣١ - المقرب لابن عصفور ، تحقيق الأستاذين أحمد عبد الستار الجوارى ، وعبد الله الجبورى بغداد .
- ٣٢ - مع الموامع للسيوطى ط السعادة .

وقفنا الامير غازی للفکر القرآنی

Converted by Total Image Converter - (no stamps are applied by registered version)

AMIR GHAZI TRUST
FOR QUR'ANIC THOUGHT
Est. 2012 CE



فهرست الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣	مقدمة
٥	معنى الترقيم لغة واصطلاحاً والملاقة بين المعنيين
٦	أغراضه
٩	أنواعه
٠٠	(١) ترقيم النداء
١٠	شروطه
٢٤	الخلافاً في ترقيم العلم المركب تركيباً مزجياً
٢٨	ما يحذف للترقيم
٠٠	إجازة سيبويه حذف حرفين من المختوم بالتاء
٣٠	كيفية الوقف على المرخم بحذف التاء
٣٤	متى يحذف للترقيم حرفان ؟
٣٨	متى يحذف للترقيم كلمة برأسها
٤٠	ترقيم المركب الإسنادي كالمزجي
٠٠	متى يحذف للترقيم كلمة وحرف ؟
٤١	لغتنا الترقيم
٠٠	١ - لغة من ينوى المحذوف
٤٤	٢ - لغة من لا ينوى المحذوف
٤٧	اللغة الأولى أجدود قياساً واستعمالاً
٤٩	متى تتمين اللغة الأولى ؟
٥١	متى تتمين اللغة الثانية ؟
٥٢	وصف المرخم
٥٤	(ب) ترقيم الضرورة
٥٦	مجهيئه على لغتي الترقيم
٦٠	ج - تصفير الترقيم

الصفحة	الموضوع
٦٠	تعريفه
٥٥	شروطه
٦١	صيفه
٦٢	إلحاق التاء بالثلاثي المؤنث العجالي منها
٦٢	حذف أصل شبيهه بإزائد للترخيم
٦٤	هل يختص تصغير الترخيم بالأعلام؟
٦٥	تصغير الترخيم قليل
٦٦	المصادر والمراجع
٦٩	فهرس الموضوعات

وقفنا الامير غازی للفکر القرآنی

Converted by Total Image Converter - (no stamps are applied by registered version)

AMIR GHAZI TRUST
FOR QUR'ANIC THOUGHT
Est. 2012 CE



وقفنا الامير غازی للفکر القرآنی

Converted by Total Image Converter - (no stamps are applied by registered version)

AMIR GHAZI TRUST
FOR QUR'ANIC THOUGHT
Est. 2012 CE

